



King Faisal Center for Research and Islamic Studies

الصّراع الأهلي في الصّومال

عبدالله شيخ محمد عثمان

دراسات معاصرة (٦)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنشئ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أحد أجهزة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وله شخصية اعتبارية مستقلة، يرمي إلى خدمة الحضارة الإسلامية ودعم البحوث والدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. ولتحقيق رسالة المركز تصدر هذه السلسلة: «**دراسات معاصرة**» لتكون إضافة علمية جديدة تعالج القضايا العربية والإسلامية والدولية المعاصرة.

توجه الدراسات والبحوث والمراسلات إلى:

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

إدارة البحوث والدراسات

ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١)

ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)

بريد إلكتروني: e-Mail: rkfcris @ kff.com

الصراع الأهلي في الصومال

عبدالله شيخ محمد عثمان

دراسات معاصرة (٦)

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢١ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
عثمان ، عبدالله شيخ محمد
الصراع الأهلي في الصومال .ـ الرياض.
١٢٠ ص؛ ١٦×٢٣ سم
ردمك: ٤-٥٨-٧٢٦-٩٩٦٠
١ ـ الصومال ـ تاريخ ـ العصر الحديث ٢ـ الصومال ـ تاريخ ـ الحرب الأهلية أ ـ العنوان
ديوي ٩٦٧٫٧٣٠٥ ٢١/٠٦٥٦

رقم الإيداع: ٢١/٠٦٥٦

ردمك: ٤-٥٨-٧٢٦-٩٩٦٠

«الآراء التي ترد في سلسلة دراسات معاصرة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز»

المحتويـــات

المقدمـة

تتناول هذه الدراسة الأبعاد المختلفة للصراع الأهلي في الصومال الذي بدأ مطلع تسعينيات هذا القرن، ومازالت فصوله تتوالى دون أن تكون هناك رؤية لحل هذا الصراع تعيد للصومال وحدته وتماسكه الاجتماعي.

لقد شكل سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري ـ على يد عدد من الجبهات الصومالية المعارضة لحكمه ـ في مطلع عام ١٩٩١م المنطلق لدخول الصومال دوامةً من الحروب الأهلية والنزاعات الاجتماعية والقبلية، مما أحدث فوضى في مناطق الصومال كافة في ظل غياب سلطة مركزية واحدة.

حظي إسقاط الحكم العسكري بشبه إجماع وطني بين الصوماليين، إلا أنه تم من دون تخطيط مسبق أو خطة مدروسة بين الجبهات التي اشتركت في إسقاطه، إذ لم يكن لها برنامج سياسي واضح، فاتسعت رقعة الحرب ودائرتها، وتحول مسارها من حرب ضد نظام حكم بغية إسقاطه إلى حرب أهلية شاملة.

ولإلقاء الضوء على ما يجري في الصومال وتوضيح طبيعة الصراع

الممتد فيه؛ تأتي هذه الدراسة التي قسمت على أربعة أبواب وخاتمة، يتناول الباب الأول الذي جاء في ثلاثة فصول جذور الصراع الأهلي في الصومال. ويتطرق الباب الثاني بفصوله الثلاثة إلى بدء الصراع الأهلي في الصومال وآثار ذلك الصراع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتناول الباب الثالث الذي جاء في ثلاثة فصول عوامل استمرار الصراع في الصومال. أما الباب الرابع فيعرض في فصوله الخمسة جهود تسوية الوضع في الصومال، وتقديم تصور للحل كما يراه الباحث. وتتناول الخاتمة عرضاً لأهم استنتاجات الدراسة.

وفي ختام هذه المقدمة، يجدر التنبيه إلى أن عدداً من عناصر النزاع في الصومال تتغير بسرعة فتتغير الأوضاع تبعاً لها؛ ولذلك لم تحاول الدراسة أن ترصد تفاصيل كلِّ هذه المتغيِّرات.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر الدكتور حسن نور حسن الذي قام بدور رئيس في جمع الكثير من المادة العلمية لهذه الدراسة وشارك في وضع خطوطها العامة في المراحل الأولى منها.

عبدالله شيخ محمد عثمان

الباب الأول

جذور الصراع الأهلي في الصومال

الفصل الأول

الخلفية التاريخية

يشغل الصومال الجزء الأكبر من القرن الإفريقي، حيث يقع في الطرف الشمالي من شرق إفريقية، ويطل على المحيط الهندي بسواحل يصل طولها إلى ثلاثة آلاف ومئتي كيل، تمتد من باب المندب إلى جهة الشرق على طول خليج عدن حتى رأس جاردافوي، ثم باتجاه الجنوب الغربي على طول المحيط الهندي، إلى رأس كيامبوني عند الحدود مع كينيا. كما يشغل مساحة تقارب ٦٤٠ ألف كيل مربع. ويصل عدد سكان جمهورية الصومال ـ حسب إحصاءات ١٩٩٦م ـ إلى نحو عشرة ملايين نسمة.

يدين الصوماليون بالإسلام الذي وصل إلى القرن الإفريقي في العهود المبكرة لانتشاره، ويذكر أن القبائل الصومالية الرئيسة وهي: الهوية والداروت والإسحاقيين ترجع نسبها إلى أصل عربي، فهم مزيج من الصوماليين القدماء والهجرات العربية.

غلب على المجتمع الصومالي ـ عبر مراحل تاريخه الطويل ـ الطابع القبلي؛ لكونه يتشكل في الأساس من مجموعة قبائل رعوية، ولم تشكل في أرضه حكومة مركزية حتى بدأ التنافس الاستعماري في شرق

إفريقية بين الدول الأوربية منذ بدء العقد الرابع من القرن التاسع عشر. فالقوى الأجنبية هي التي كانت المبادرة في محاولة إنشاء نظام مركزي يحكم كل القبائل الصومالية، لكن التنافس الدولي في القرن الإفريقي ـ وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم ـ قاد إلى تقسيم الصومال بين الدول الأوربية [فرنسا وبريطانيا وإيطاليا]، والبقية أصبحت إمّا من نصيب إثيوبيا وإمّا من نصيب كينيا.

وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) أصبح ٩٠٪ من الأراضي الصومالية تحت الحكم البريطاني. وفي عام ١٩٤٦م عرض وزير خارجية بريطانيا أرنست بيفين توحيد كل الأراضي الصومالية تحت الوصاية البريطانية، ولكن مجلس الأمن عارض ذلك. وفي نوفمبر ١٩٤٩م صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لوصاية إيطالية فوق جنوب الصومال بإشراف مجلس استشاري للأمم المتحدة لإعداد المنطقة للاستقلال في عام ١٩٦٠م.

قادت التحركات الاستعمارية إلى تطور الوعي الوطني بين أبناء شعب الصومال؛ مما أدى إلى نشوء حركات سياسية تسعى إلى تحرير الصومال ووحدة أراضيه، فأسست أول حركة سياسية في الأراضي التي كان يحتلها الاستعمار البريطاني عام ١٩٣٣م، حيث تم إنشاء ناديين يسميان هدية الرحمن والخيرية، وبعد إنشائهما وتطور توجهاتهما السياسية، أسسا حزب التجمع الصومالي الوطني عام ١٩٣٥م، وكانت الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الحزب هي تعليم الصوماليين،

وإثارة وعيهم، وتحقيق وحدة القبائل في سبيل تحقيق وحدة الصومال الكبرى. وفي تلك المرحلة وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، تحول هذا الحزب إلى الرابطة الوطنية الصومالية عام ١٩٤٧م.

وفي الخمسينيات تأسست في الصومال حركتان أخريان هما جبهة الاتحاد الوطني والحزب الصومالي المتحد، حيث شاركتا في تأسيس لجنة تشريعية في الصومال البريطاني عام ١٩٥٧م. أما في الصومال الإيطالي؛ فقد تم تأسيس أول حزب سياسي عام ١٩٤٣م وهو رابطة الشباب الصومالي التي كانت أهدافها تتمحور حول تحقيق وحدة المجتمع الصومالي والقضاء على القبلية، وتثقيف الشعب وتعليمه(١).

بقيت الأوضاع في الصومالَيْن البريطاني والإيطالي في ظل الأوضاع الدولية تتأثر بما يجري في السياسة الدولية، وبدأ تحرر الشعوب وانقضاء عهد الاستعمار المباشر تتجاذبها قوى متعددة داخلية وخارجية، حتى تم الاتفاق بين زعماء صوماليا (الصومال الإيطالي) والصومال البريطاني يوم ١٦ أبريل ١٩٦٠م على الاتحاد وتكوين جمهورية ديمقراطية. وبعد حصول الصومال البريطاني على الاستقلال يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٠م، وإعلان استقلال صوماليا (الصومال الإيطالي) في أول يوليو ١٩٦٠م، أعلن قيام دولة الصومال، وهي جمهورية الصومال الحالية.

انتخب أول رئيس لجمهورية الصومال، وهو السيد آدم عبدالله عثمان، وتشكلت أول حكومة صومالية، واستمر العمل بالنظام

الديمقراطي الذي شابه عـدد من الممارسات غير المقبولـة، وزاد فيه تأثير القبلـية والفسـاد المالي والإداري والاستـقطابات الحزبيـة، فعلى سـبيل المثال؛ شارك في انتخابات ١٩٦٩م ٦٨ حـزباً لا يفرق بينها إلا الأسماء والقبيلـة. ووسط هذه الفوضى السياسـية تم اغتيال الرئيـس الصومالي عبـد الرشيد علي شـرماركة فـي ١٥ أكتوبر عـام ١٩٦٩م، مما قاد في النهاية إلى استيلاء الجيش على السلطة(٢).

الفصل الثاني
سياسات نظام الحكم العسكري

في يوم الثلاثاء ٢١/ ١٠/ ١٩٦٩م حدث انقلاب عسكري في الصومال بقيادة محمد سياد بري الضابط في الجيش الصومالي، وأعلن في اليوم نفسه إلغاء الدستور الذي كان معمولاً به وحل البرلمان المنتخب وحظر الأحزاب السياسية، مع وعده بتسليم السلطة إلى المدنيين في وقت مناسب.

وفي غضون بضعة أيام كوّن قائد الانقلاب برئاسته مجلساً عسكرياً من خمسة وعشرين ضابطاً سماه المجلس الأعلى للثورة. وقد حكم رئيس المجلس الأعلى للثورة الصومال بواسطة ذلك المجلس حتى عام ١٩٧٦م حين أسس حزباً سياسياً برئاسته سماه الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، على غرار أحزاب الدول الاشتراكية مع الاحتفاظ بمنصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونقل إليه صلاحيات ذلك المجلس.

وفي غضون تلك الفترة التي كان يحكم فيها سياد بري الصومال أصدر قراراتٍ كثيرةً خطيرةً شملت كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية؛ قام النظام في أول يوم من استيلائه على السلطة بإلغاء الدستور الذي كان معمولاً به وحل البرلمان المنتخب وحظر الأحزاب السياسية.

كما أنشأ مكتباً سياسياً برئاسة عبد القادر حاج محمد أحد أعضاء المجلس الأعلى للثورة الذي قام بدوره بإنشاء ما سمي بمراكز الإرشاد في طول البلاد وعرضها لغرض شرح سياسة الثورة للشعب. كما افتتح معهد (حلني) للعلوم السياسية فيما بعد ـ خاصة بعد تبني فكرة الاشتراكية ـ لتخريج كوادر يقومون بهذه المهمة بعد أدلجتهم بواسطة الأساتذة المعتنقين للفكرة الشيوعية.

بدأ المعهد بإقامة دورات تدريبية لكل فئات الموظفين الحكوميين من السفراء إلى أصغر الموظفين لغرض كشف العناصر المعادية للماركسية بوصفها عقيدة [٣].

وكان من بين الوسائل التي استخدمها النظام في تنفيذ مخططاته القاسية؛ إجبار الناس على حضور تلك المراكز، حتى يملى عليهم ما كان بحوزة الذين تم تدريبهم لهذا الغرض من معلومات لم تكن تتعدى مدح أركان مؤسسي الشيوعية مثل: ماركس وأنجلز ولينين وأتباعهم ممن سموا بالتقدميين. وفي المقابل كانت تكال تهمة الرجعية والإمبريالية لكل من لا يدور في فلك هؤلاء.

وبجانب ذلك الأسلوب، استخدم النظام وسائل الترغيب المتمثلة في إعطاء شهادات الشرف أو الوعد بوظيفة في مرافق الدولة لمن يحضر

بانتظام. والجدير بالذكر أن أغلب الحاضرين لتلك المراكز كانوا من النساء.

ولتنفيذ مهامه بالترهيب أنشأ النظام في وقت مبكر من حكمه جهازاً سرياً يسمى جهاز الأمن القومي (NSS) برئاسة أحمد سليمان عبدالله صهر سياد بري وعضو المجلس الأعلى للثورة. تم إنشاء ذلك الجهاز في ١٥/ ٢/ ١٩٧٠م أي في غضون أربعة أشهر من تاريخ الانقلاب العسكري[٤]، وقد كان لأفراده صلاحيات واسعة النطاق تصل إلى حد اعتقال أي مواطن بمجرد توجيه التهمة المعروفة المتمثلة بوصف المعتقل بأنه ضد الثورة. ومن الممكن أن يقضي بعض المعتقلين في السجن عدة سنين دون الوقوف أمام المحكمة ولو صورياً حتى يتم إصدار عفو عنهم من قبل النظام.

وأنشأ كذلك محكمة أمن الدولة برئاسة محمد جيلي يوسف عضو المجلس الأعلى للثورة. وكانت هذه المحكمة تصدر غالباً أحكاماً فورية بالإعدام أو بالسجن مدى الحياة بناءً على أوامر الرئيس، حيث يتم إحضار المتهمين أمام المحكمة للاستماع إلى ما يدلي به الشهود الذين تم تعيينهم قهراً من قبل النظام، ثم الاستماع إلى الحكم الصادر في حقهم والاستسلام للأمر الواقع.

ومن القرارات الخطيرة التي اتخذها النظام: إصدار قانون حظر القبيلة، وحتى التلفظ باسمها ولو على سبيل الانتساب إليها، مع عمل مسرحية شهيرة تم بموجبها دفن القبلية بعد حملها على النعش وتشييعها في مظاهرات حاشدة نظمت لهذا الغرض في طول البلاد وعرضها،

ومع إصداره ذلك القانون؛ فإن النظام اعتاد إسناد رئاسة المناصب الحساسة إلى أفراد من قبيلته ومن في حكمهم في وقت مبكر من حكمه.

أما من الناحية الاقتصادية؛ فقد أعلن في ٢١/ ١٠/ ١٩٧٠م وقت الاحتفال بعيد ثورته الأولى أن البلد تبنى فكرة الاشتراكية العلمية منهج حياة. ونتيجة لذلك بدأ شرح ذلك المنهج بواسطة وسائل الإعلام مع إرسال وفود من مجلس الثورة إلى المناطق ليشرحوا بدورهم ذلك المنهج.

ومن القرارات في هذا المجال، تأميم البنوك والشركات الأجنبية بحجة تحرير اقتصاد الوطن من التبعية للدول الإمبريالية والاستعمارية مع إنشاء بنك جديد سمي ببنك التنمية يرمي إلى تمويل المشروعات التنموية.

وبدلاً من تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشأ ذلك البنك كما يظهر من اسمه، فقد استخدم لأغراض خاصة مثل تقديم القروض لأشخاص مقربين من النظام أو موالين له ثم الإعفاء من تسديد القروض.

ومن القرارات أيضاً: إلغاء رخص التصدير والاستيراد مع إنشاء وكالة حكومية لهذا الغرض بحجة الحد من البرجوازيين والمحتكرين، إلا أن مسؤولي تلك الوكالة وموظفيها أصبحوا أثرياء في مدة قصيرة. وفي تلك الفترة استخدمت بطاقات التموين أول مرة مما أدى إلى بيع السلع الضرورية في السوق السوداء.

كما أنشأ النظام مزارع حكومية أُطلق عليها اسم: مشروع (البرنامج العاجل) الذي أسند رئاسته إلى أحد أعضاء المجلس الأعلى للثورة. وكان الغرض من ذلك المشروع رفع الإنتاج الزراعي في زمن قصير بغية تأمين حاجات البلد من الحبوب، ثم تصدير الفائض إلى الخارج بعد الاكتفاء الذاتي، لكن حدث العكس بسبب طبيعة العاملين فيه إذ لم يكن لديهم أدنى معرفة بالزراعة نظرياً وعملياً.

كما أنشأ النظام وكالة أخرى للتنمية الزراعية وأسند رئاستها إلى عضو آخر في المجلس الأعلى للثورة أيضاً. وكان الغرض من هذه الوكالة جمع المحاصيل الزراعية في وقت الحصاد، ولاسيما الحبوب من المزارعين مقابل ثمن بخس تم إقراره من قبل الحكومة ثم بيعها للشعب بسعر مضاعف. وقد كان الفرق بين السعرين كبيراً جداً إذ إن سعر الكيس الذي يزن مئة كيل من الذرة مثلاً كان (٤٠) شلناً صومالياً فقط عند الشراء من المزارعين قسراً، بينما كان سعره (١٢٠) شلناً عند البيع للشعب بمن فيهم المزارعون أنفسهم الذين يعيشون في المدن؛ لأن النظام كان لا يسمح لأي منهم بنقل جزء من محاصيله من المزرعة إلى المدن[٥]، والذي كان مسموحاً به للمزارع هو الاحتفاظ بنسبة ضئيلة من غلة مزرعته للاستهلاك الشخصي ولمن يعولهم لكن بشرط أن يتم ذلك في محيط المزرعة لا خارجها حتى لا يصل شيء من المحاصيل إلى الأسواق المحتكرة لتلك الوكالة المذكورة [٦].

وترتب عن تلك الممارسات هجر بعض المزارعين الزراعة كما تحول بعضهم إلى زراعة الخضار والفواكه التي لا يمكن بأي حال من الأحوال

مصادرتها من قبل الحكومة لعدم قابليتها للادخار؛ مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي. كما ترتبت مضاعفات من الناحية الشرعية لاعتقاد الشعب بأن الحبوب التي تبيعها تلك الوكالة لا يجوز إخراجها في زكاة الفطر، لكونها مالاً مغصوباً أصلاً.

ومن الناحية الاجتماعية؛ أصدر سياد بري عدة قرارات لتفكيك أواصر المجتمع، من بينها قانون الأحوال الشخصية. وفي هذا القانون تعرض النظام لأمور كثيرة منها أحكام المواريث المبنية على الأحكام الشرعية حيث ساوى القانون الجديد بين الرجل والمرأة في الميراث. كما تعرض القانون الجديد لمسائل النكاح مثل الولي والشهود والمهر والطلاق وغيرها، وأصدر بشأنها مواد قانونية تخالف الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً.

فعلى سبيل المثال ألغى هذا القانون تعدد الزوجات، ولكنه ترك الباب مفتوحاً أمام الرجل ليتزوج امرأة ثانية فقط بتصريح مسبق من المحكمة، ويمكن للمحكمة إعطاء مثل هذا التصريح بالشروط التالية:

أ ـ عندما يقرر الأطباء أن الزوجة الأولى عاقر، وأن الزوج لم يكن يعرف ذلك وقت الزواج، أو أن الزوجة مصابة بمرض لا يرجى شفاؤه.

ب ـ عندما يحكم على الزوجة بالسجن مدة تزيد على سنتين.

جـ ـ عندما تظل خارج بيتها مدة عام دون سبب أصيل.

د ـ وجود مشكلة مستعصية نابعة من البيئة الاجتماعية[٧].

ولم يتحمس الشعب لهذا القانون المخالف للشريعة الإسلامية أيضاً،

بل أبدى استياءه بعدم الإقبال على محـاكم الأحوال الشخصية، واكتفى بفتاوى علماء الدين ولجان التحكيم الخاصة(٨).

وبجـانب ذلك، أنشأ النظام مـراكز لتـدريب الطلبة والطالبـات في أمـاكن تبـعد عن ذويهم، مما أدى إلـى غيـاب الطالبـات وهن في سن المراهقة عن أهلهن مدة خمسة عـشر يوماً في أثناء عطلة المدارس. كما أنشـأ معـسكر (حلني) لتـدريب الطلبة والطالـبات بعـد تخرجـهم في الثانوية، مما أدى إلى غياب الطالبـات عن ذويهن مدة سنة: ثلاثة أشهر في المعـسكر المذكور وتسـعة أشـهر في القـيام بالتـدريس في المدارس الحكومية أداء لمهمة كانت تسمى بـ (خدمة الوطن).

ومن تلك الأمور التي فككت أواصر الأسرة حملة محو الأمية لأهل الريف التي قام بتنفيذها طلاب المـدارس في مرحلتي الإعدادية والثانوية بما فيهم الطالبات وقد دامت سبعة أشهر.

وأما من ناحـية التعليم والثقـافة؛ فقد أصدر قـرارات أخرى في هذا الجانب، منـها تأميم المدارس الـتي كانت تابعـة لبعض الدول العـربية، مثل: المعاهد الديـنية التي كانت تابعة لجامـعة الأزهر، ومعهـد التضامن الإسلامي الذي كان تابعاً للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ومن تلك القـرارات توحـيـد الملابس المـدرسيـة بـين الجنسين ومنع الملابس التي تخص كل جنس وتتناسب مع طبيعته.

ومنها كتابة اللغة الصوماليـة بالحروف اللاتينية بحجج واهية بينما لم تجرؤ الحكومـات المدنية السابقة أن تكتـبها بهذه الحـروف التي ليس لها

صلة بتراث الشعب الصومالي. وبهذه الخطوة تم إبعاد الشعب عن انتمائه العربي الإسلامي.

ومن المفارقات العجيبة؛ انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية في شهر فبراير عام ١٩٧٤م بعد أقل من سنتين من البدء بكتابة اللغة الصومالية بتلك الحروف، مما يمكن عده تشجيعاً لإرجاعه إلى الحضن العربي[٩].

هكذا كانت الأوضاع في الصومال حتى عام ١٩٧٧م حين خاض النظام حرباً خاسرة مع إثيوبيا بذريعة دعم جبهة تحرير الصومال الغربي لاسترداد منطقة أوجادين المتنازع عليها مع إثيوبيا. ويرى بعض الكتاب أن سياد بري كان يريد من وراء تلك الحرب أن يتخلص من قوة الجيش وتدميره. وهناك تفسير آخر وهو أن النظام شعر بعزلة داخلية وإقليمية، وفي محاولة منه لكسب الرأي العام الصومالي المصدوم لجأت الحكومة إلى تحريك قضية الأوجادين القابع تحت الهيمنة الإثيوبية حيث انتهز النظام الصومالي التفكك الداخلي في إثيوبيا الذي صاحب الثورة الإثيوبية ابتداءً من عام ١٩٧٥م. ولعل سياد بري كان يطمع أن يدخل في تاريخ الصومال بوصفه بطلاً إن تحقق في عهده تحرير منطقة الصومال الغربي التي تمثل جزءاً من آمال الشعب الصومالي في إقامة دولة الصومال الكبرى.

وفي ١٣ من نوفمبر ١٩٧٧م أصدر سياد بري قراراً تاريخياً مفاجئاً وهو طرد الخبراء السوفييت من الصومال وإلغاء معاهدة الصداقة الصومالية السوفييتية بسبب وقوف الاتحاد السوفييتي إلى جانب إثيوبيا.

ويمكن أن يكون هذا القرار هو الوحيد الذي أيده الشعب بلا تحفظ على الرغم من القرارات الكثيرة التي كان يتخذها النظام.

وعلى أي حال؛ كانت النتيجة من الحرب هزيمة الجيش الصومالي أمام القوات الروسية والكوبية والإثيوبية في أوائل عام ١٩٧٨م، وانسحاب القوات الصومالية إلى الحدود الدولية بعد ما تم تحرير ٩٠٪ من الإقليم المتنازع عليه بين الدولتين.

وبعد ذلك التاريخ بدأت قوة النظام تضعف شيئاً فشيئاً إلى أن انهارت أخيراً بسبب عوامل عدة نوجزها فيما يلي:

١ـ فقد النظام حليفاً قوياً وهو الاتحاد السوفييتي الذي كان يسانده ويمده بما يحتاج إليه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً منذ عام ١٩٦٩م حتى عام ١٩٧٧م.

وقد كان النظام يتوقع من الولايات المتحدة الأمريكية أن تحل محل الاتحاد السوفييتي بمجرد مغاضبة الأخيرة، لما بين القطبين من منافسة قوية حول المناطق الإستراتيجية في العالم ومنها القرن الإفريقي.

ومع أن النظام اتجه نحو الغرب باتخاذ خطوات ملموسة ضد حليفه السابق، وإعلان استعداده لتقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مثل التي كان يقدمها للحليف السابق مقابل دعم عسكري واقتصادي؛ إلا أن الولايات المتحدة لم تتحمس لقبول العرض الذي قدمه ذلك النظام بإلحاح شديد لضعف الصومال وسقوط قيمته الإستراتيجية بعد تفاهم القطبين.

٢ ـ تفكك الجيش الصومالي وانعدام الانضباط في صفوفه نتيجة الهزيمة في حرب الأوجادين ١٩٧٧ـ ١٩٧٨م. وكذلك حطمت معنوياته وبددت أحلامه المحسوبية التي كان يمارسها النظام متمثلة في ترقية الموالين له بشكل سريع، ثم إسناد قيادة أفرع الجيش إليهم دون النظر إلى مستوى التدريب العسكري الذي مروا به أو الكفاءات القيادية التي يتمتعون بها. ويضاف إلى ذلك تصفية النظام عناصر معينة من الجيش غير مرغوب فيها، وخاصة بعد فشل الانقلاب الذي قام به بعض الضباط من الجيش بقيادة العقيد عبد الله يوسف أحمد في ٩ من أبريل ١٩٧٨م.

وقد صاحب ذلك هروب موظفي الخدمة المدنية من وظائفهم لعدم تغطية رواتبهم الاحتياجات الضرورية بسبب هبوط القوة الشرائية للشلن الصومالي.

٣ ـ تأسيس جبهات معارضة مسلحة في أواخر السبعينيات في الخارج، وقيامها بتنفيذ عمليات عسكرية ضد النظام انطلاقاً من أراضٍ إثيوبية مما أدى إلى فقد النظام سيطرته التامة على كثير من المناطق.

٤ـ انهيار الاقتصاد لعوامل داخلية وخارجية وأخرى طبيعية منها:

أ ـ الجفاف الذي أصاب شرق إفريقية وبخاصة منطقة القرن الإفريقي في شكل موجات متتالية بدأت في أوائل السبعينيات واستمرت حتى الآن.

ب ـ منافسة أستراليا للصومال في مجال تصدير الماشية إلى السوق السعودية التي كانت تستوعب نحو ٩٠٪ من الإنتاج الصومالي.

جـ ـ انخفاض سعر النفط في أوائل الثمانينيات حتى بداية أزمة الخليج في ٢ من أغسطس عام ١٩٩٠م، مما أثر سلباً في القدرة

الشرائية للدول الخليجية المستوردة للماشية الصومالية.

د ـ استهلاك قدرات البلاد في حربها ضد إثيوبيا لاستعادة الصومال الغربي[١٠].

وقد نتج من ذلك تضخم الدين العام وتدخل المؤسسات المالية الدولية ـ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ لتغيير الهيكل الاقتصادي للصومال. ولم تستطع الحكومة الصومالية التغلب على هذه المشكلات، فاتفقت مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٥م مما اضطر الحكومة إلى تحويل سياستها الاقتصادية نحو انفتاح رأسمالي[١١].

ويضاف إلى تلك العوامل التي سبق ذكرها الفساد الإداري والمالي على الرغم من القوانين الصارمة التي أصدرها النظام بهذا الخصوص، تلك التي تصل إلى حد الإعدام لمن يأخذ مبلغاً معيناً من المال العام.

وبجانب ذلك كان هناك استغلال لأرصدة البنوك من قبل أشخاص مقربين من النظام على شكل قروض غير قابلة للاسترداد بحكم مكانة هؤلاء عند النظام مما أدى إلى العجز المالي للبنوك. ونتج من ذلك وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم سياد بري وقوف العملاء العاديين أمام البنوك ساعات طويلة للحصول على مبلغ مقرر من قبل مسؤولي البنوك على شكل حصص تكفيهم يوماً واحداً مهما كانت أرصدتهم حتى وصل الأمر إلى إغلاق البنك الأهلي التجاري الصومالي المنتشرة فروعه في أرجاء البلاد كافة عام ١٩٩٠م.

الفصل الثالث

المقاومة الشعبية للحكم العسكري ومراحلها ونتائجها

يمكن تقسيم المعارضة الشعبية لذلك النظام قسمين: معارضة داخلية، وأخرى خارجية.

أ ـ المعارضة الداخلية:

لم يبد الشعب الصومالي حماسةً تذكر نحو نهج الحكم الجديد، ولم تبدر أي مقاومة فعلية تذكر، وإنما التزم الصمت تجاه ما يجري خلال الأعوام ١٩٦٩-١٩٧٤م.

وكانت أول معارضة علنية هي معارضة العلماء ومعهم الشباب الملتزمون دينياً حين أصدر النظام قوانين الأحوال الشخصية المنافية للشريعة الإسلامية في مطلع عام ١٩٧٥م. وكانت مقاومتهم منحصرة في بيان ما تضمن ذلك القانون من مخالفات صريحة لأحكام الشريعة الإسلامية عبر خطب الجمعة.

امتازت هذه المعارضة بكونها لم تقم على أساس قبلي بل على أساس ديني، مما مكن لها أن تستمر طيلة المدة التي كان فيها ذلك النظام قائماً على الرغم من كل ما تعرضت له من صنوف العذاب.

وفي ١٥ مايو من عام ١٩٩٠م ظهر في الداخل معارضة جديدة ضد

النظام تتمثل في جماعة (المانيفستو) التي كان أغلب أعضائها سياسيين من بقايا العهد المدني. وكانت معارضتهم متمثلة في إرسال مذكرة تحمل تواقيع ١١٤ شخصاً إلى سياد بري مطالبين منه التنحي عن منصبه سلمياً.

وجاء هذا الطلب حينما أدركت تلك الجماعة أن النظام على حافة الانهيار بسبب تزايد نشاطات الجبهات المعارضة عسكرياً، وانتصاراتها المتكررة على الجيش في كثير من المناطق وإخراجها من سيطرته حتى أصبح سياد بري يلقب بـ (عمدة مقديشو) كناية عن أنه لا يحكم سواها.

ولم تقم هذه المعارضة أيضاً على أساس قبلي وإنما كانت جماعة من السياسيين والتجار من معظم القبائل الصومالية.

وقد قبلت هذه الجماعة الاشتراك في الانتخابات التي وعد بها سياد بري بعد اعتماده دستور ١٢ أكتوبر ١٩٩٠م الذي سمح بتعدد الأحزاب(١٢).

ب ـ المعارضة الخارجية:

تتمثل هذه المعارضة في الجبهات التي أنشئت في أوقات متفاوتة من عقد الثمانينيات من هذا القرن باستثناء الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال Somali Salvation Democratic Front (SSDF) التي أنشئت في إثيوبيا في عام ١٩٧٨م. وكانت أول معارضة مسلحة قاومت النظام انطلاقاً من أراضي إثيوبيا. ثم تلتها حركة القومية الصومالية Somali National Movement (SNM) في عام ١٩٨١م في لندن. وبعد ذلك تم تأسيس المؤتمر الصومالي الموحد United Somali Congress (USC) عام ١٩٨٩م في

روما بإيطاليا، كما أنشئت حركة الوطنية الصومالية Somali Patriotic Movement (SPM) ، في ١٩٩٠م في إقليم باي وجوبا السفلى.

وكان الغرض من تأسيس تلك الجبهات المعارضة تحقيق غايتين:

أولاهما: الخلاص من النظام.

وثانيتهما: عودة التعدد الحزبي الذي ألغي بعد انقلاب أكتوبر ١٩٦٩م.

وفيما عدا هذين الهدفين لم تشر تصريحات المسؤولين في الفصائل المعارضة المختلفة عن أية أهداف على المستوى القومي[١٣].

وقد تعامل الحكم العسكري مع المعارضة الداخلية الممثلة في مقاومة العلماء بالوحشية والقسوة حيث أعدم عشرة منهم في مطلع عام ١٩٧٥م حين عارضوا قوانين الأحوال الشخصية، كما أنه اعتقل عدداً كبيراً منهم وأخضعهم للتعذيب الجسدي، وطرد البعض الآخر من وظائفهم[١٤].

وكان النظام مقتنعاً بأنه من الممكن الاتفاق مع المعارضة المسلحة غير الإسلامية إذ يمكن إغراؤها بالمال والمناصب، وأما العناصر الإسلامية فلا يمكن المساومة معهم، لذلك يجب أن توجه الضربة القاصمة لهم.

وأما المعارضة المتمثلة في جماعة (المانيفستو) التي سبق ذكرها، فقد اكتفى النظام باعتقال أعضائها بتهمة الخيانة العظمى ثم أفرج عنهم بعد تقديمهم إلى محاكمة صورية أصدرت قراراً غير معهود يقضي ببراءتهم من التهم التي وجهت إليهم من قبل المدعي العام. وهذه النتيجة تدل

على الوهن الذي أصاب النظام فـي أواخر عهده حـيث وصل إلى حد الاحتضار.

وأما مقـاومة الجبهـات الخارجية؛ فقـد تعامل معهـا النظام بأساليب مخـتلفة، حيـث قام باعتـقال الأفراد الذين ينتـمون إلى تلك المقـاومة وتعذيبهم في السجون. وأحياناً وصل الأمر أن يقوم النظام بتدمير قرى بأكملهـا بحجـة أنهم يتعاطـفون مع المعارضـة. كما أنه تعـامل معـها بأسلوب الترغيب المتمثل بإصدار عفو لمن يتراجع عن المعارضة أحياناً أو تقديم عروض لهم تتمثل في تسلم مناصب عليا في الدولة، وخصوصاً في الشمال مع مـكاسب أخرى مادية أحياناً. وقـد نجح بهذا الأسلوب إلى حد كبير وخاصة مع جبهة الإنقاذ الصومالية.

وبجانب ذلك قام النظام بالتصالح مع دول الجوار ولاسيما إثيوبيا في عام ١٩٨٨م لسـد الطريق أمام اسـتخدام الجـبهات الأراضي الإثيـوبية قاعـدةَ انطلاق دون أن يتطرق إلى قضيـة الصومال الغربي. وكـما هو معـروف فإن إثيـوبيا كانـت مأوى للمعـارضة الصـوماليـة وعلى وجه الخصـوص الجناح العسكري المـنفذ للعـمليات ضد النـظام. وأما دول الجوار الأخرى مثل جيبوتي وكينيا فقد اكتفى النظام بإرسال رسائل إلى قادتها يطلب منهم عدم السـماح للمعارضة باستخـدام أراضيها أو إيواء منسوبيها.

وحيـنما اشـتدت المعـارضة على النظام حـاول أن يطلب من بعض الدول مثل مصر وإيطاليا التوسط بينه وبين المعارضة مع أنه كان يتجاهل دائماً وجودها ويصف أصحابها بالفساد.

وأخيراً لجأ النظام إلى طرح إصلاحات سياسية مثل الوعد بإجراء انتخابات حرة في البلاد بعد اعتماد دستور ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٠م الذي سمح بتعدد الأحزاب، إلا أن المعارضة المسلحة لم تعر أي اهتمام لما طرحه النظام وأصرت على تنحية سياد بري من منصبه، ولم يدخر النظام وسعاً في سبيل تمديد فترة حكمه بأي وسيلة لكنه في النهاية سقط وانهار في مطلع عام ١٩٩١م.

الباب الثاني

تداعيات سقوط النظام العسكري

الفصل الأول
التداعيات السياسية

كان إسقاط سياد بري مطلباً وطنياً لدى غالبية الشعب الصومالي بسبب تراكمات سلبية كثيرة لسنوات حكمه التي دامت ٢١ عاماً، ولاقتناعهم بأن انتهاء مأساتهم متوقف على انتهاء حكمه.

لذا لم يسأل أحد نفسه من الذي يحل محل هذا النظام؟ وهل يتم التغيير بطريقة سهلة ودون أن تترتب عليه سلبيات أخرى؟

وكان من المسلم به لدى عامة الشعب الصومالي أنه لن يأتي نظام أسوأ من ذلك النظام.

هكذا كان رأي الشعب العادي، وأما رأي المعارضة المسلحة المتمثلة في الجبهات العسكرية فلم يكن بعيداً عن ذلك الرأي. لذا كان هدفهم منصباً على التخلص من ذلك النظام بالوسائل العسكرية دون أن تسأل نفسها كيف يتم اقتسام السلطة فيما بينها؟ وكيف يكون شكل الحكومة المرتقبة؟

لذا بعد أن حققت المعارضة المسلحة هدفها المنشود المتمثل في إسقاط النظام، انقلبت على نفسها لإخفاقها في تشكيل حكومة وطنية ترضي جميع قواها على الأقل، وتسد الفراغ الذي أحدثه انهيار الحكومة

العسكرية.

إثر هروب سياد بري من العاصمة في يوم ٢٦ يناير ١٩٩١م، أعلن حسين حاج بود رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الصومالي الموحد - (USC) فرع مقديشو - الناطق باسمه في اليوم التالي استيلاء جبهة المؤتمر على السلطة. وفي غضون بضعة أيام قام المؤتمر الموحد باختيار علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للبلاد، الذي قام بتعيين عمر عرته غالب رئيساً للوزراء، وتم تشكيل حكومة مؤقتة تضم وزراء يمثلون القبائل الصومالية. وكان الغرض من تلك الحكومة سد الفراغ ريثما تجتمع الجبهات كلها في وقت لاحق.

وتنفيذاً للمهام التي أنيطت بالحكومة المؤقتة وجهت دعوة إلى الجبهات المعارضة لعقد مؤتمر في مقديشو في غضون شهر دون استشارة الآخرين في الموعد أو الموضوع. ولم تفلح هذه الحكومة المؤقتة في إقناع الآخرين بأنها فعلاً حكومة مؤقتة، وأن يقبلوا الاجتماع الذي تدعو إليه، ولذلك بدأت القوى الفاعلة الأخرى تتصرف على حسب رؤيتها لدورها في اللعبة السياسية.

ولم تستجب أغلب الجبهات المعارضة لهذه الدعوة بحجة أن جبهة المؤتمر الموحد قد انفردت بتشكيل حكومة مؤقتة دون أن تقوم بالاستشارات اللازمة مع الجبهات الأخرى التي قاومت معها ذلك النظام عسكريا[١٥].

وقد ترتب على عدم استجابة بعض الجبهات لدعوة الحكومة المؤقتة

تأجيل عقد ذلك المؤتمر مرتين حتى تم إلغاؤه دون إعلان. وعقب ذلك ظهرت المعارضة المؤثرة داخل المؤتمر الموحد (USC) بقيادة الجنرال محمد فارح عيديد لتفرض نفسها على الموقف.

لقد رافق دخول قوات المؤتمر الصومالي الموحد مقديشو في يناير ١٩٩١م لإسقاط سياد بري تقتيل للمدنيين على أساس قبلي، وهذه من أول أسباب بداية الحرب الأهلية[١٦].

وأعلنت الحركة القومية الصومالية بقيادة عبد الرحمن أحمد علي انفصال الإقليم الشمالي عن الإقليم الجنوبي في مايو ١٩٩١م بسبب الضغط الشعبي الكاسح مع أن نظام جبهته ينص على وحدة البلاد[١٧].

وقد تراجع عبد الرحمن أحمد علي عن هذا الرأي بعد هزيمته في الانتخابات لفترة ثانية لرئاسة الحكومة المعلنة في شمال الصومال، ففي تصريحات ومقابلات صحفية كان يقول: «لا رجعة عن استقلال الشمال» وقال أيضاً: «إن استقلال أرض الصومال مستمر لأنه أعلن بناء على قرار شعبي»[١٨].

وبجانب هذا الفريق، كان هناك فريق آخر يقوده سياد بري الرئيس المخلوع الذي حاول بدوره جمع حلفائه ضد الحكومة المؤقتة بقيادة المؤتمر الموحد (USC) تحت غطاء الجبهة القومية الصومالية (SNF) بقيادة الجنرال سعيد «مورجان». وقد أسست تلك الجبهة لغرض استعادة الحكم حيث تجمع تحت لوائها المؤيدون لسياد بري وبعض المعارضين له سابقاً معاً ضد العدو الجديد المتمثل في جبهة المؤتمر الصومالي الموحد

(USC). وليس بغريب أن يقف المستفيدون من حكم سياد بري تحت لواء تلك الجبهة بجانب سياد بري بحكم التعصب القبلي من ناحية، وبحكم تخوفهم من فقد الامتيازات السياسية والاقتصادية التي تحققت لهم بواسطة تمركز الحكم بأيديهم مدة طويلة.

وقد شنت تلك الجبهة هجوماً واسع النطاق انطلاقاً من مدينة كسمايو التي تبعد عن العاصمة خمسمئة كيل متجهة صوب العاصمة، حيث لم تلق أي مقاومة تذكر من قبل الحكومة المؤقتة في أثناء زحفها نحو هدفها حتى وصلت قواتها إلى مشارف مقديشو.

وهكذا واجهت الحكومة المؤقتة بقيادة جبهة المؤتمر الصومالي الموحد معارضة قوية من قبل الفريقين المذكورين، إلا أنها لم تستسلم لتلك الضغوط بل حاولت أن تعالج الأمور بكل السبل المتاحة لها.

وعندما رجع الفريق عيديد إلى العاصمة؛ تجاهلت الحكومة المؤقتة معارضته لها في أول الأمر ما دامت لا تتعدى إبداء رأيه سلمياً. وأسندت إليه رئاسة جبهة المؤتمر الصومالي الموحد؛ لتجنب انقسام الجبهة على أجنحة متعارضة أو على جناحين على الأقل، وخاصة بعد ما أبدى مرونة باشتراكه في القتال ضد أعدائها.

وبالنسبة إلى إعلان انفصال الشمال عن الجنوب؛ فقد اكتفت الحكومة المؤقتة بالتنديد بذلك الإجراء ورفضه رفضاً باتاً، مع مطالبة المسؤولين في الشمال العدول عن ذلك وتوجيه النصح لهم أحياناً ومناشدتهم أحياناً أخرى.

وأما الفريق الآخـر الذي وصلت قواته إلى مشارف العاصمـة بقيادة الجنرال سعيد «مـورجان»؛ فإن الحكومة المؤقتة لم تكتـف بصد الهجوم فقط، بل شنت هجـوماً مضـاداً على تلك القوات حـتى سيطرت على القاعـدة التي انطلقت منها وهي مـدينة كسمـايو. وقد اشتـرك الفريق عيديد في هذا القتال في صف الحكومة وتحت إمرتها أول مرة، بل كان قائداً لقواتها المتوجهة نحو كسمايو.

وهذه الخطوات الملموسة التي اتخذتها الحكومة المؤقتة ضد معارضيها أكسبـتها شيـئاً من الثقة في نفـسها، حيث أصبـحت في مأمن من أي هجوم مـسلح تشنه جمـاعة مناوئة على العـاصمة «قـاعدة انطلاقـها» والمناطق المحيطة بها على الأقل.

ولهذا اشتـركت الحكومة المؤقتة - وهي في مـوقف قوي - في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية الذي عقد في جيبوتي منتصف عام ١٩٩١م ممثلة في جبـهة المؤتمر الصومـالي الموحد (USC)، مما أدى إلى موافـقة المشاركين فيه على أن يكون نصيبها منصب رئيس الجمهورية المؤقت وأن يستمر علي مهدي محمد في شغله مدة سنتين.

وقام الرئيس المؤقـت بعد تنصيـبه رسمـياً بتعـيين رئيس الوزراء من الشمـال تنفيذاً لبنود اتفـاقية ذلك المؤتمر الـتي نصت على ذلك. وكان اختياره وقع على شمالي معروف وهو عمر عرته غالب الذي قام بدوره بتشـكيل حكومة ذات قـاعدة عـريضة تمثل جـميع الفـصائل والقـبائل الصومالية.

ولذا كان على عاتق الحكـومة المؤقتة تنفيـذ مهمات شاقـة تتمثل في إخراج الصومال من المأزق الذي وقع فـيه، وتوصيله إلى بر الأمان في غضون سنـتين اثنتين فقط، إلا أنها لم تتمكن من فـعل أي شيء يذكر نحو تحقـيق غاياتها، بل أصبـحت مشلولة بسبب المعارضـة القوية التي جاءت من قـبل الفريق عيـديد الذي كان لهـا بالمرصاد، مع أنه اختـير رئيساً لجبـهة المؤتمر الصومالي الموحد أول مرة قـبل ذلك بشهور لكسب تأييده لها ولتجنب انقسامها.

وفي ١٧ نوفمبر ١٩٩١م شن الجنرال عيديـد هجوماً للاستيلاء على السلطة إلا أنه فشل فـيه على الرغم من إعلانه عـبر إذاعة مقـديشو أن المؤتمر الصومالي الموحد ـ برئاسته طبعاً ـ قد استولى على السلطة. وقد نشب في العاصمة قتال عنيف بـين مؤيدي الفريق عيديد ومؤيدي علي مهدي الرئيس المؤقت لم يتوقف إلا بعد أربعـة أشهر تقريباً من اندلاعه بسبب الوساطة التي قام بها مبعوثون من الأمين العام للأمم المتحدة.

وبعد تلك الحرب أصبح الصومال بلا حكومة معترف بها دولياً على الرغم من كل الجـهود الكثيـرة التي بذلت في سـبيل إيجادها مـن قبل الفصائل المتناحرة، عبر مؤتمرات المصالحة الوطنية الصومالية التي عقدت مرات عـدة في الداخل والخارج ابتـداءً من المؤتمر الذي عقـد في أديس أبابا تحت إشـراف الأمم المتحـدة في مطلع عـام ١٩٩٣م ومتـممـاته، ومروراً بالمؤتمر الذي عـقد في مديـنة سوذري بإثيوبيـا وغيره، وانتـهاء بالمؤتمر الذي عقد في القاهرة في أواخر عام ١٩٩٧م.

وقد ترتب على ذلك الوضع خضوع كل منطقـة من المناطق الصومالية

للجبهة التي تمثل سكانها أو التي تحتلها عسكرياً ما عدا المناطق التي تم فيها تأسيس حكومة إقليمية كولاية تسمت بـ «بُنْتْ لاند»، أو دولة انفصالية في الشمال تسمت بـ «جمهورية أرض الصومال» غير معترف بها دولياً إلى الآن.

وأما العاصمة فمقسمة على عدة أجزاء حيث يخضع كل جزء منها لسيطرة جناح من أجنحة المؤتمر الصومالي الموحد على الرغم من كل الجهود التي بذلت في سبيل تكوين إدارة موحدة لها مراراً وتكراراً. كما فشلت الجهود التي بذلت في سبيل إنشاء إدارة موحدة لمطار العاصمة ومينائها المغلقين منذ عدة سنوات مع أهميتهما بالنسبة إلى سكانها والمناطق المجاورة لها.

ومن بين تلك الأجنحة المتناحرة التي تسيطر على جزء من العاصمة؛ جناح علي مهدي وجناح الفريق عيديد الذي ورث رئاسته ابنه حسين عيديد بعد وفاة أبيه في شهر أغسطس ١٩٩٦م إثر إصابته برصاص وهو يقود معركة في حي «المدينة» بمقديشو. كما أن مناطق أخرى خارج العاصمة تخضع لسيطرتهما.

وأما بقية مناطق الصومال فموزعة بين عدة جبهات أو أجنحة متناحرة فيما بينها. وقد تتبدل خريطة نفوذ الجبهات من حين لآخر نتيجة الحروب التي تندلع بينها، حيث يتم للجبهة المنتصرة بسط سيطرتها على مناطق لم تكن خاضعة لها، بينما تفقد المنهزمة أجزاء من مناطق نفوذها.

وبناء على ذلك؛ فليس من الضروري أن تكون مناطق نفوذ كل الجبهات من المناطق التي يقطنها مؤيدوها، بل قد تحتل جبهة ما - خاصة إذا كانت قوية ولها طابع توسعي - مناطق تابعة لجبهة أخرى أقل قوة.

الفصل الثاني
التداعيات الاقتصادية

كما ذكرنا سابقاً فإن اقتصاد الصومال كان يعاني من مشكلات كثيرة مما أدى إلى إغلاق البنوك التجارية في آخر عهد سياد بري. ولم يكن هناك شيء يذكر من المصانع والشركات والمؤسسات المنتجة سواء كانت حكومية أو خاصة. وأما الصادرات فكان معظمها المواشي والموز وإن كان أصابهما ما أصاب غيرهما من القطاعات.

وأما بعد خروج سياد بري هارباً من العاصمة وانتهاء حكمه في مطلع عام ١٩٩١م؛ فلم تأت حكومة قوية تحتفظ بما بقي من ممتلكات الحكومة وتصلح ما دمر في أثناء الحرب التي اندلعت بين النظام والجبهات المعارضة له.

ولم تتمكن الحكومة المؤقتة التي شكلتها جبهة المؤتمر الصومالي الموحد من فعل أي شيء يذكر تجاه إصلاح ما دمرته الحرب، لانشغالها بالدفاع عن نفسها وإثبات وجودها بسبب المعارضة الجديدة التي قاومتها بداية حكمها. وقد كانت تلك المعارضة الجديدة تتمثل أساساً في الجبهات التي اشتركت معها ـ أي المؤتمر الصومالي الموحد ـ في إسقاط نظام سياد بري بحجة أنها انفردت بتشكيل حكومة دون استشارة القوى المعارضة الأخرى.

وأدى الانقسام الحاد في صفوف المؤتمر الصومالي الموحد (USC) إلى اندلاع قتال عنيف دام أربعة أشهر تقريباً بين مؤيدي علي مهدي محمد ومؤيدي الفريق محمد فارح عيديد. وقد سببت تلك الحرب نهب ما بقي من ممتلكات الدولة أو تدميرها من قبل الميليشيات المتناحرة، وخاصة ما كان في العاصمة وحواليها من منشآت، وأحياناً يتم بيعها لجهات خارجية لشراء الأسلحة. فعلى سبيل المثال كان الصومال يملك ثاني أكبر محطة لتصفية البترول في القرن الإفريقي وتقدر قيمتها بخمسمئة مليون دولار، ولكنها بيعت بمليون دولار أمريكي فقط.

وقد توقفت الصادرات والواردات تقريباً في تلك الفترة بسبب الحروب الأهلية التي انتشرت في كثير من المناطق، وحدث نقص حاد في المواد التموينية والسلع الضرورية، ومن ثم وقعت المجاعة المذهلة التي راح ضحيتها ثلاثمئة ألف شخص في عام ١٩٩٢م حسب تقديرات الأمم المتحدة، وخمسمئة ألف حسب تقدير لجنة الصليب الأحمر الدولي(١٩).

وبسبب تلك المجاعة تم تسويغ تدخل القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء الأمم المتحدة في عملية (إعادة الأمل) أو (UNITAF) لتأمين وصول الإمدادات الإغاثية لمستحقيها. وقد نجح ذلك المشروع إلى حد ما في الجانب الإنساني وإن أخفق في الجانب السياسي.

وبعد ذلك خفت حدة الحروب الأهلية إلى حد ما وبدأ الناس يتكيفون مع الأوضاع غير المستقرة، ولذا ظهرت في الساحة الاقتصادية

مؤسسات وشركات وتجار جدد استفادوا من ذلك الوضع فقد حقق أصحابها أرباحاً هائلة لعدم دفعهم ضرائب بسبب غياب أي جهة مسؤولة عن ذلك، إلا ما تأخذه الميليشيات التي تقوم بحراسة المطارات والموانئ والطرق. ويوجد في البلد شركات كثيرة مثل شركات الطيران والاتصالات والتحويلات والتصدير والاستيراد وغيرها التي تزاول نشاطاتها الاعتيادية في طول البلاد وعرضها تحت حراسة مشددة من قبل ميليشيات مستأجرة في جنوب البلاد.

وكانت بعض الخدمات التي توفرها تلك المؤسسات الخاصة أحسن وأرخص بكثير مما كانت توفره الحكومة السابقة، فمثلاً شركات الاتصالات وفرت الخدمات الهاتفية في كل مدينة، وفي بعض القرى يستطيع أي فرد حالياً أن يتصل بأي مكان من العالم وبسعر معقول لكن في ظل غياب الأمن في كثير من المناطق، ولم تكن تلك الخدمات متوافرة إلى هذا الحد في ظل الحكومة السابقة. وأما شركات الطيران المدنية فوفرت رحلات داخلية بين المدن وأخرى دولية أرخص بكثير مما كانت عليه قبل بدء المشكلة. وأما شركات التحويلات فوفرت خدمات متطورة، بحيث مكنت من وصول التحويلات مهما كان نوع العملة خلال أربع وعشرين ساعة إلى أي مكان يعيش فيه الصوماليون في الداخل أو الخارج بواسطة مكاتبها المنتشرة في العالم أو مندوبيها لانعدام الخدمات البنكية حكومية أو خاصة، بل لا توجد جهة رسمية تقوم بتحديد قيمة العملة الصومالية مقابل العملات الأخرى أو تقوم بطبعها. ولهذا قامت بعض القيادات الحربية بطبع مبالغ كبيرة من العملة

الصوماليــة تقدر بالبلايين في الآونة الأخيرة، بل وصل الأمــر إلى قيام بعض التجار بطبع كميات كــبيرة أيضاً. وهذه الإجراءات من شأنها أن تضعف القوة الشرائية للعملة الصومــالية وتؤدي إلى هبوطها باستمرار.
وأما شركات التصدير والاستيــراد فهي تزاول نشاطاتها دون رقيب، كما أن هناك أفراداً يزاولون هذه الأنشطة حتى أصبــحت الأسواق الصومالية كلها أسواقاً حرة تستقبل أي سلع ممنوعــة أو مباحة، فعلى سبيل المثال؛ تصل ثمــاني طائرات مستــأجرة ومــحملة بـ(القــات) يومياً مــن نيروبي عاصمة كينيا إلى العاصمة الصومالية مقديشو وحدها.

وعلى الرغم من تلك الخدمات المتوافرة فإن غالبية الشعب لا يقدرون على الاستفادة منــها كما ينبغي، لعدم قدرتهــم على دفع رسومها وإن كانت منخفضة نسبياً، لأن فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص غير كافية، كــما أنه لا توجد وظائف حكومية في البلد مع غــياب الخدمات المجانيــة التي توفرها الدولة لرعــاياها مثل التعليم والخــدمات الصحــية وغيرها.

الفصل الثالث
التداعيات الاجتماعية

تسببت الحـروب التي اندلعت بين الجبهات التي أسهـمت في إسقاط النظام في وقـوع آلاف من القتلى فـي صفـوف الميليشـيات المتناحـرة، وكذلك الأشخاص العاديين العزل، وخاصة أن المعارك كانت تدور غالباً في المدن ذات الكثـافـة السكانية. كـمـا ترتب عليـها وقـوع آلاف من الجرحى والمعوقين من جراء الإصابات. بالإضافة إلى وجود الآلاف من الأرامل والأيتام الذين لا عائل لهم.

فعلى سبـيل المثال؛ قدر عدد الضحـايا بـ ٤٠ ألف قتيل و٦٠ ألف جريح في العاصمة وحدها[٢٠].

وقد صاحب تلك الحروب انتهاك الأعراض ونهب الممتلكات الخاصة من قبل أفراد الميليشيات الذين لا يهـمهم إلا إشباع رغباتهم بأي وسيلة في ظل الفوضى السائدة في البلد.

كما صـاحبها انتـشار الأمراض الوبائية والمجاعـة التي أدت إلى وفاة آلاف من الصوماليين. فعلى سبـيل المثال مات ما يقدر بـ ٣٠٠ر٠٠٠ شخص بسبب المجـاعة حسب تقديرات الأمم المتـحدة في عام ١٩٩٢م وحدها، وكان هناك مليون ونصف مليون مهددين بالموت جوعاً، ونحو ٧٠٠ر٠٠٠ قتلوا في الحرب الأهلية[٢١]. وهذا ما سوّغ أخـيراً تدخل

القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة في الصومال تحت غطاء عملية الأمم المتحدة المعروفة بـ «إعادة الأمل» (UNITAF).

ونتيجة الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار وتفشي المجاعة فيه بشكل رهيب، هاجر آلاف من الصوماليين إلى الخارج وخاصة إلى دول الجوار مثل إثيوبيا وكينيا واليمن فراراً بأرواحهم تاركين وراءهم كل ممتلكاتهم وديارهم. كما هاجر آلاف آخرون إلى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وإن كانت الهجرة الأخيرة بدأت في عهد سياد بري حينما بدأ تدهور الأوضاع في الثمانينيات.

وقد مات عدد كثير منهم قبل الوصول إلى هدفهم. فعلى سبيل المثال نسمع من حين إلى آخر أن عدداً من اللاجئين الصوماليين ماتوا غرقاً متوجهين إلى اليمن بسبب غرق السفينة التي كانت تقلهم لعطل فني أو لتحميلها عدداً أكثر من طاقاتها أو بسبب الرياح العاتية. وقد يجبر الركاب بالنزول في قاع البحر من قبل ربان السفينة خوفاً من السلطات اليمنية أو غيرها من الأسباب. كما مات عدد منهم بعد وصولهم إلى معسكرات اللاجئين في اليمن بسبب الحرب التي اندلعت في اليمن صيف عام ١٩٩٤م لسقوط بعض القذائف على أماكن وجودهم.

وأما الذين ذهبوا إلى إثيوبيا أو كينيا فليسوا أحسن حالاً من غيرهم، وإن كان عدد الذين ماتوا في الطريق إلى هاتين الدولتين أقل بكثير من الذين ماتوا في البحر حين توجههم إلى اليمن. ولكن هناك من ماتوا في المحيط الهندي نتيجة غرق سفينتهم قبل وصولها إلى الموانئ الكينية.

وقـد تعرض اللاجـئون لمضـايقـات في معـسكراتهم خـاصة من قـبل السلطات المحلية في البلدان التي تضيفهم.

وتؤكد تقارير هيئات إنسانية وإغـاثية عاملة في منطقة القرن الإفريقي أن العصابات الكينية والشرطة الكينية ترتكبان يومياً العشرات من أعمال السلب والنهب والقتل العمـد، إضافة إلى مئات من عمليـات اغتصاب للفتيات والنسـاء الصوماليات، تقوم بها عصابات تحت حـماية الجهات الرسمية(٢٢).

وأوضح التقرير أن معظم من يتـعرض لتلك الحوادث هن من النساء اللاتي يعـشن وحـيدات أو مع أطفـالهن في مـخيـمـات معـسكرات اللاجئين، لأنهن من دون حماية والاعتـداء عليهن سهل. وقد جاء في تقـرير أصدرته «مـنظمة حـقـوق الأفارقـة»: أن آلافـاً من اللاجئـات الصوماليات اغتصبن بوحشية في معسكرات اللاجئين في كينيا، ويوجد عدد من الحوادث التي شاركت فيها قوات الحكومة الكينية وجنودها.

وأورد التقـرير بعض الأمثلة التي رفـعت حالاتها إلى منظمـة إغاثة اللاجئـين التابعة للأمم المـتحدة التي لـم تستطع حتـى الآن وضع حد للمهانة الإنسانيـة والحضارية التي تتعرض لها آلاف النسـاء الصوماليات في براري كينيا.

ويروي التـقرير الكثـير من مـآسي الاغتـصاب، ويرى أن الحكومـة الكينية لا تعالج قضية الاغتصاب بشكل جاد، وأن العالم كله لا يحرك ساكناً من أجل هؤلاء البـائسات(٢٣). وقد أورد التـقرير: «في مـدينة

منديرا مات في يوم واحد فـي أثناء وجودنا فيها أكـثر من ثلاثين طفلاً بسبب الجـوع والمرض، ورأينا عدداً غير قليل من الأطفـال والنساء في حالة الاحتضار، ومن المحزن أن ٨٠٪ تقريباً من النساء الحوامل يمتن في أثناء الولادة لعدم وجـود الرعاية والعناية بهن، ولهذا استـحدث الناس بجوار كل مخيم مقبرة جديدة. وفي عدد من الأماكن التي نذهب إليها كـان الناس يقولون لنـا: لا نريد منكم طعـاماً ولا شـراباً، ولكن نريد منكم أكفاناً نكرم بها موتانا!».

«بل حتى لباس الأحياء لا يتوافر عند بعضهم، فالعري أصبح ظاهرة طبيـعية خاصـة بين الأطفال، وكم من امرأة لا تسـتطيع أن تخرج من كوخها لأنها لا تجد ما تستـتر به! وقد رأيت في مخيم «إيفو» وهو أحد المخيمـات القليلة التي وزعت فيها الخيام أنهـم ينزعون البطانة الداخلية لخيامهم ويلبسونها النساء والأطفال لعدم توفر الكساء».

«وقد بـلغ الوضع بالناس إلى حال شـديدة لا تتصـور، ففي مـدينة جلب ومركـة وقريولي بدأ الناس يطبـخون جلود الحيـوانات ويأكلونها لأنهم لم يجدوا غيرها !!».

«وعلى الرغم من أن اللاجئين الصوماليين في كـينيا مسلمون ١٠٠٪ إلا أن التنظيمات التنصيرية غزت الساحة بصورة مذهلة جداً، فالنشرات التنصيرية أصـبحت بأيدي الناس، وقد رأيت بنفسي بيـد أحد الأطفال قصة مصـورة باللغة الصومالية محتـواها أن المسيح هو المخلص والمنقذ! ورأيت في مـخيم «وجـير» منصـرة بريطانية تقـدم مسـاعدات غذائـية للمتضررين وتسـاعدهم على بناء منازلهم من القش، ولكي تستطيع أن

تؤثر في صفوفهم سمت نفسها بعائشة. !!»[٢٤].

ومن أبرز المنظمات الأجنبية التي تعمل في ميدان الإغاثة في الصومال:

١ ـ الصليب الأحمر الدولي.

٢ ـ منظمة كير Care الكاثوليكية البريطانية.

٣ ـ منظمة أطباء بلا حدود MSF الهولندية.

٤ ـ منظمة أطباء بلا حدود MSF الفرنسية.

٥ ـ منظمة أوكسفام OXFAM البريطانية للإغاثة.

٦ ـ منظمة العون الأمريكي USAID.

٧ ـ منظمة الرؤيا العالمية WORLD VISION.

٨ـ منظمة JTZT الألمانية... وغيرها.

والعجيب أن المنظمات الدولية العاملة في مجال الإغاثة تريد أن تحتكر العمل بأكمله وتضيق على المنظمات الإسلامية العاملة في الميدان، فبالتنسيق مع منظمة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، احتكرت منظمة كير الكاثوليكية توزيع المواد الغذائية، كما احتكرت منظمة (MSF) الفرنسية الأعمال الطبية، وتحاول هذه المنظمات أن تعيق أعمال الهيئات الإسلامية وتعرقلها.

وأما الذين وصلوا إلى أوربا الغربية أو أمريكا الشمالية فهم أحسن حالاً من الذين في الدول المذكورة من الناحية الأمنية والمعيشية والصحية والتعليمية.

الباب الثالث

أسباب استمرار الصراع الأهلي

الفصل الأول

التنافس بين الجبهات المسلحة على السلطة

فـرح معظم الصـومـاليين في الخارج والداخل عـلى السواء عندمـا سمعوا بنبأ انتصار المعـارضة الصومالية المسلحة في مطلع عام ١٩٩١م، لكنهم وجدوا فجأة أنهم وقعوا في مصـيدة نصبها لهم النظام العسكري نفسه.

فبدلاً من أن يهـرب سياد بري من البلد؛ لجأ إلى قـبيلته في جنوب البـلاد وبدأ يجمع فـروع قـبيلتـه «دارود» تحت راية الجـبهـة القـوميـة الصومالية (SNF) ضد جبهـة المؤتمر الصومالي الموحد (USC) من أجل استعادة الحكم.

وقد نجح في بـداية الأمر، ولكن سعـيه صـد أمام مقـديشو وأعـيد أدراجه ولـم يهدد مقديشو بعد ذلك أبداً.

وبعـد انتهـاء حـرب الأربعة الأشـهـر (نوفمـبـر ١٩٩١م ـ فبـراير ١٩٩٢م)، أسس علي مهـدي والفريق عيديـد تحالفين برئاستهـما، ثم حاول كل منهـما استـقطاب أكبر عدد ممكن مـن الجبهات في السـاحة الصومالية إلـى الانضمام إلى تحالفه مما أدى إلى انقسـام بعض الجبهات على جناحين: جناح ينضم إلى هذا التحالف والآخر إلى ذاك.

ومنذ ذلك الحين خرجت المشكلة الصومالية عن السيطرة مما جعلها تستمر حتى الآن لتعذر إنهائها عسكرياً أو حلها سلمياً على الرغم من المحاولات الكثيرة التي عملت من أجل ذلك والجهود التي بذلت في سبيل ذلك في الداخل والخارج.

وفي نظرنا أن استمرارها يرجع إلى أمور ثلاثة:

١ ـ التنافس بين الجبهات.

٢ ـ انتشار الأسلحة.

٣ ـ التدخل الخارجي.

ومما لا شك فيه أن تنافساً قوياً حول الاستيلاء على السلطة قائم بين الجبهات في الساحة السياسية الصومالية، وخاصة الجبهات القوية في جنوب الصومال.

وأما في شمال البلاد فقد أعلن عن قيام دولة باسم «جمهورية أرض الصومال» في مايو ١٩٩١م لم يُعترف بها إلى الآن، وهي برئاسة محمد إبراهيم عقال حالياً. والحق أنها تنعم بشيءٍ من الهدوء والاستقرار بعد فترتين قصيرتين من الحروب القبلية فيها.

ويرى كثير من الشماليين أن الأسباب الرئيسة التي دعتهم إلى إعلان دولتهم هي:

١ ـ أن الجنوبيين ظلموا الشماليين ودمروا عاصمتهم (هرجيسا) ومدناً أخرى في الشمال في عهد الحكم العسكري.

٢ ـ أن الجنوبيين أخذوا أكثر المناصب العليا في الدولة في العهدين المدني والعسكري.

٣ ـ أنه تم إهمال الإقليم الشمالي حيث لم ينفذ فيه مشروعات إنمائية منذ الاستقلال وحتى الآن إذا ما قورن بما تم تنفيذه في الإقليم الجنوبي.

ومعروف أن الحكم العسكري كان ظالماً للجميع حسب ما ترى المعارضة المحلية، وكان يستخدم الشماليين والجنوبيين في تنفيذ ظلمه على السواء. ولا ينكر أن ظلماً كبيراً قد أصاب جزءاً كبيراً من الإقليم الشمالي سواء في الأرواح أو في الممتلكات، إلا أن سبب ذلك كان على أساس معارضتهم القوية للنظام وليس على أساس أنهم يقطنون تلك المنطقة. وخير دليل على ذلك أن سكان بعض المناطق في الشمال المؤيدين للنظام لم يصبهم الظلم الذي أصاب جيرانهم، ولا ينكر عند ذلك أن الظلم كان يتم على أسس قبلية.

وأما بالنسبة إلى النقطة الثانية فيمكن أن نفرق بين العهدين المدني والعسكري، ففي العهد المدني الذي كان قائماً قبل انقلاب عام ١٩٦٩م بدأت المحسوبية على أساس قبلي لا على أساس إقليمي في المناصب الإدارية المدنية أو الرتب العسكرية التي تتم عن طريق التعيين. وأما المناصب العليا البروتوكولية فكانت تخضع للانتخابات التي تجرى حسب الدستور الذي كان معمولاً به. ومن يفز بها يستلمها سواء أكان من الجنوب أم من الشمال إلى حين انتهاء فترته دون أن يتدخل أحد في الصلاحيات التي خولها له الدستور.

وكان الدستور الذي أقره الشعب بالاستفتاء الذي أجري في عام ١٩٦٠م لا ينص على أن يكون الرئيس من الجنوب ولا من الشمال، وكذلك بالنسبة إلى المناصب الأخرى، والشيء الوحيد الذي كان ينص

عليه هو أن تكون العاصمة مقديشو.

والدليل على ذلك أن أول رئيس للبرلمان الذي يتولى أمر البلاد بموجب الدستور في حالة غياب رئيس الجمهورية كان من الشمال، كما أن آخر رئيس للوزراء في العهد المدني كان من الشمال وهو محمد إبراهيم عقال. وبموجب الدستور لم يكن هناك عائق أمام أي شمالي في أن يصبح يوماً رئيساً للجمهورية إذا انتخبه أعضاء البرلمان المكون من ١٢٣ نائباً بأغلبية مطلقة.

وقد خصص للمناطق الجنوبية الست ٩٠ مقعداً بينما خصص للمنطقتين في الشمال ٣٣ مقعداً على أساس المقاطعات والكثافة السكانية أيضاً، وإن كان هناك خلل في توزيع المقاعد في الجنوب والشمال معاً.

وأما في العهد العسكري فقد كان النظام يتسم بالمحسوبية التي وصلت إلى درجة الغليان، إلا أنها لم تكن على أساس تقريب الجنوبيين وإبعاد الشماليين. وخير مثال على ذلك أن قبائل من الشمال مثل (دلبهنتي) كانت تساند النظام بحكم التعصب القبلي، ومثل ذلك يقال بالنسبة إلى القبائل في الجنوب.

وأما بالنسبة إلى النقطة الثالثة الأخيرة فقد كانت عمليات التنمية تتم عشوائياً حيث استحوذت العاصمة على نصيب الأسد، وبنسبة أقل في الشمال ومناطق أخرى في الجنوب.

ومع أن المواطنين في شمال الصومال صوّتوا بأغلبية ساحقة للانفصال في مايو ١٩٩١م[٢٥]، إلا أنه من المحال دوام الحال، فمع

عـدم الاعتـراف الدولي وإمكانية التـحـسن في وضع الجنوب وتثبـيت حكومة معتـرف بها، وتململ بعض القبائل الصغـيرة في الشمال فمن الممكن أن يتغير الرأي العام الشمالي(٢٦).

وأما في الشطر الجنوبي فـيوجد تنافس شديد بين الجبـهات المتناحرة حول الاستـيلاء على السلطة باستثناء الإدارة الإقليمـية لما يسمى بولاية بنت لاند التي سبق ذكرها.

وأكبـر دليل على هذا التنافس المحموم هو كـثرة الجبهـات حتى بلغ عددها أكثر من أربعين جبهة، بينما كان عدد الجبهات العاملة لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة في ظل الحكم العـسكري. وأما بعد سقوط النظام؛ فقد أنشئ عدد كثير من الجبهات كما انقسمت بعض الجبهات على عدة فصائل نتيجة الخلاف بين قادتهـا على أساس غير فكري. وأحد أسباب انشطار الجبهـات هو عدم تطبيق الشفافـية في الانتخابات حيث يسـتمر قائد واحـد يرى نفسه الآمـر والناهي حتى ينفـصل عنه أقرب معـاونيه لينشأ حزباً جديداً. وكذلك لا يوجد برنامج سياسي يعرف الحزب على أساسه لكن أصبح كل حزب يعرف بقبيلة رئيسه.

ولذا من الصـعب حصر تلك الجـبهـات بسبب الانقسـام الذي يطرأ عليها باستمـرار دون مسوغ معقول سوى الاختـلاف في تحقيق مصالح مادية ومعنوية تتمثل في الاستيلاء على السلطة.

وأقرب مثال على ذلك؛ أن ستة وعشرين فصيلاً عسكرياً تمثل تحالف إنقاذ الصومال (Somali Salvation Alliance (SSA؛ اشتركـت فـي مؤتمر

المصالحة الوطنية الصومالية الذي عقد في مدينة سوذري في إثيوبيا في يناير ١٩٩٧م. وأما مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية الذي عقد في القاهرة في أواخر العام نفسه فقد اشترك فيه ـ بالإضافة إلى التحالف السابق ـ تحالف آخر هو التحالف الصومالي الوطني Somali National Alliance (SNA) المكون من ثمانية عشر فصيلاً، أي إن عدد الجبهات التي اشتركت في ذلك المؤتمر بلغ ٤٤ جبهة.

والسبب الآخر لكثرة الفصائل أنه شرع في أول مؤتمر للمصالحة ـ ومن أهمها مؤتمر مارس ١٩٩٢م في أديس أبابا ـ أن كل فصيل يمثل بواحد مهما كان حجمه السياسي على أرض الواقع[٢٧].

غايات فصائل المعارضة:

اتفقت أهم الفصائل المعارضة سابقة الذكر على هدفين بالتحديد: أولهما: هو الخلاص من نظام سياد بري، وثانيهما: هو عودة التعدد الحزبي الذي ألغي بعد انقلاب أكتوبر ١٩٦٩م. وفيما عدا هذين الهدفين لم تشر تصريحات المسؤولين في الفصائل المعارضة المختلفة إلى أية غايات على المستوى القومي.

طبيعة الفصائل المعارضة:

يتضح لنا من تحليل نشأة الجبهات الصومالية المختلفة وأدائها على الساحة السياسية والعسكرية حتى الآن أن هذه المعارضة ارتدت إلى طبيعة قبلية، طغت إلى حد كبير على ما عداها من ميول قومية كان يمكن أن تكون نواة لمعارضة ديمقراطية وطنية شاملة، فلم تتفق هذه

الفرق المعارضة سوى على إسقاط النظام. وما إن تم لها ذلك حتى عادت إلى انقساماتها دون أن تعمل على تحقيق الغاية الثانية وهي التعددية الحزبية[٢٨].

ويبدو أن مفهوم التعددية الحزبية لدى هذه الفرق يختلف في جوهره عن المفهوم الديمقراطي الليبرالي له، فرغبة هذه المعارضة في التعددية تعد رغبة مرحلية يمكن أن تنتهي عند استيلاء إحداها على السلطة. أما مبدأ المشاركة في الحكم الذي يعد جوهر الديمقراطية فيبدو أنه ما زال متعثراً. والدليل على ذلك أن الحرب الأهلية عادت إلى عنفها ودمويتها بعد سقوط النظام، ولكن هذه المرة بين إحدى الفصائل التي استولت على السلطة وبقية الفصائل الأخرى. وجدير بالملاحظة أن الجبهات التي بقيت في المعارضة بدأت تعيد تكوين نفسها على أساس قبلي واضح، فنشأت الجبهة القومية الصومالية (SNF) التي جمعت كل أبناء الدارود بفصائلهم المختلفة السابقة ضد قبائل الهوية.

وكذلك أدت الطبيعة القبلية للمعارضة الصومالية إلى نتائج خطيرة تؤثر بشكل بالغ في المصالحة العامة الصومالية وبخاصة وحدة التراب الصومالي، فقد تسبب الانقسام الواضح بين الفصائل المختلفة في تأجيل انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية، وقد أدى هذا التأجيل إلى واقع خطير يعرقل ميلاد حكومة مركزية إلى الآن.

الفصل الثاني
انتشار الأسلحة

حصلت الصومال بعد استقلالها على أسلحة كثيرة من الاتحاد السوفييتي حتى أصبحت من أقوى الدول الإفريقية جنوب الصحراء. كما تم تدريب آلاف من الجنود الصوماليين في الاتحاد السوفييتي حينما كان حليفاً للصومال وخاصة في عهد الحكم العسكري.

وبجانب ذلك تم تدريب كثير من الشعب الصومالي في معسكر (حلني) في عهد الحكم العسكري الذي استمر واحداً وعشرين عاماً، حيث كان من أوليات سياساته التجنيد الإجباري للشعب ولاسيما موظفي الحكومة والطلبة.

ولتنفيذ تلك السياسة قام النظام العسكري في أول مجيئه بتدريب كبار موظفي الحكومة المدنية بمن فيهم السفراء، حيث تم استدعاؤهم من الخارج لهذا الغرض، ثم شمل التدريب تدريجياً على شكل دفعاتٍ كلَّ موظفي الحكومة والطلبة.

بالإضافة إلى ذلك تم التجنيد الإجباري لآلاف من الشعب العادي في معسكرات التدريب، ثم إرسالهم إلى مناطق التوتر من أجل سد الهجمات التي تشنها الجبهات المناوئة للنظام، وخاصة بعد هروب عدد كبير من الجيش النظامي في منتصف الثمانينيات.

كما أن حمل الأسلحة واستعمالها من قبل أهل البادية كان شيئاً عادياً في كثير من المناطق الصومالية.

وبعد انهيار النظام والجيش النظامي ذهب كل واحد بأسلحته إلى قبيلته، كما سقطت القواعد العسكرية بما فيها من الأسلحة في أيدي الثوار.

ومما زاد من انتشار السلاح القرار الذي أصدرته الحكومة المؤقتة التي شكلتها جبهة المؤتمر الصومالي الموحد (USC) في بداية عهدها الذي أمر الجيش النظامي بالاستسلام إلى الجبهات التي قاومت النظام.

ونتيجة لذلك أصبحت الأسلحة في متناول الشخص العادي، بتوافرها في الأسواق المخصصة لها في طول البلاد وعرضها.

كما أن انهيار النظام الشيوعي في إثيوبيا على أيدي ثوار جبهة «تجري» أدى إلى تهريب كثير من أسلحة الجيش الإثيوبي المنهار إلى الصومال، ولاسيما تلك الأسلحة التي وُجدت في القواعد العسكرية القائمة قرب الحدود الصومالية.

وهناك جهات خارجية زودت الجبهات بالأسلحة وتزودها حتى الآن على الرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على تصدير الأسلحة إلى الصومال.

فقد قام مجلس الأمن في يناير ١٩٩٢م بفرض حظر على بيع الصومال أي أسلحة أو معدات عسكرية لأن استمرار الوضع القائم فيها يمثل «تهديداً للأمن والسلم الدوليين». وقد استند هذا القرار إلى

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي حالة شبيهة «نظرياً» بحالة الحظر المفروض على يوغسلافيا. وتشترك في بعض ملامحها مع الحظر الثنائي غـيـر الدولي الذي أعلنتـه كل من الولايـات المتحـدة والاتحـاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١م بخصوص وقف إمداد الأطراف المتحاربة في أفغـانستـان بالأسلحة، فـحالة الصـومال تمثل نموذجاً آخـر للحظر العسكري الوقائي.

فهناك قضية أساسية هي «القـابلية للتنفيذ»، فالحظر الصومالي ـ قبل التدخل الدولي في ديسـمبر ١٩٩٢م ـ كـان نموذجاً للحظر غيـر القابل للتنفيـذ، أو الحظر المفتوح. فـقد ثبت أنه لا توجد عـملياً آلية مـحددة ممكنة لضمان تنـفيذ مثل هذا الحظر، ولاسيـما أن احتياجـات الفصائل المتحاربة كانت بطبيـعتها تتركز في «الصفقات الصغيـرة». فقد استمرت الفصائل الصوماليـة تتلقى أسلحة من كل جانب، ومن معظم الأطراف ذات المصلحة في دعم أي منها.

وما يمكن تأكيده هو أنه لا توجد حتى الآن قواعد محددة تماماً بشأن استخدام تلك الأداة بصورة منضبطة، ولا يوجد ضـمان كامل لتطبيقها بصورة كاملة في معظم الحالات التي تم توجيهها ضدها، وإن كان هذا لا ينفي أنهـا أداة مؤثرة إلى حد كـبير في الحـالات التي يوجد إجـماع واسع بشأنها، أو في الحالات القابلة بطبيعتها للتأثر بها[٢٩].

ومع كل هذا؛ فلم تقم أي جـهة بـنزع الأسلحة من أيدي الشـعب العادي ولا من الجـبهات الحربيـة، وإن كان هناك محاولات غـير جادة بهذا الخصـوص نفذتها القوات الدولية تحت غطاء عمليـة الأمم المتحدة

المعروفة باسم «يونوصوم٢»، استناداً إلى الاتفاقيات المبرمة بين الجبهات التي اشتركت في مؤتمر أديس أبابا الأول الذي انعقد في يناير ١٩٩٣م تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد أخفقت تلك المحاولة لعدم جدية الولايات المتحدة الأمريكية المنفذة لها، حيث قررت انسحاب قواتها من الصومال بعد مقتل بضعة عشر فرداً من جنودها وأسر ضابط واحد منها من قبل الميليشيات المؤيدة للجنرال محمد فارح عيديد، بينما في المقابل مات مئات من الصوماليين بأيدي القوات الأمريكية في أثناء تنفيذ تلك المهمة الصعبة بشكل عشوائي.

وتسبب انتشار الأسلحة بمختلف أنواعها في كثير من الحوادث والمواجهات المسلحة بين الأفراد العاديين المنتسبين إلى قبائل مختلفة، مما أدى في النهاية إلى معارك طاحنة بين القبائل أو الجبهات المتناحرة.

كما تسبب أيضاً في نهب الممتلكات الخاصة، وانتشار قطاع الطرق في كثير من المناطق التي لا تخضع لسلطة قوية تقدر على فرض النظام وتحقيق الأمن والاستقرار للأفراد العاديين من الشعب.

وبما أن الشعب الصومالي شعب قبلي فقد كثرت فيه عمليات الثأر بين القبائل في كثير من المناطق لسهولة الحصول على الأسلحة.

الفصل الثالث
التدخل الخارجي

من العوامل التي كانت عـائقاً كبيراً أمام الحل للمشكـلة الصومالية؛ يأتي عامل التدخل الخارجي وخاصة من دول الجوار التي لها مصلحة ما في استمرارها، بالإضافة إلـى جهات أو دول أخرى لها دور كذلك في استمرار المشكلة.

وللصـومال حدود بريـة مع إثيوبيـا وكينيا وجـيبـوتي، وهناك نزاع حدودي قـائم بينها وبين تلك الدول بـاستثناء جـيبـوتي، لأن كلاً من إثيوبيا وكينيا تضمان منطقتين صوماليتين، وهما منطقة الصومال الغربي ومنطقة الحدود الشمالية (North frontier District (NFD .

ولذا ليس من المسـتبـعد أن تتـدخل كلتاهمـا في الشؤون الداخلـية للصـومال حـتى لا تقوم فـيهـا دولة قويـة تستطيع أن تطالب بإعـادة المنطقتين المذكورتين إليها سلمياً أو عسكرياً.

التدخل الإثيوبي:

إن لإثيوبيا أطمـاعاً لا حدود لها في الصومـال وفي غيرها من دول القارة الإفريقية منذ عهد الإمبراطور منليك (١٨٩٨-١٩١٣م).

ويوجد تـاريخ طويل للأطماع التـوسعـية عبـر التاريخ، ابـتداءً من

الإمبراطور منليك ومروراً بهيلا سلاسي وانتهاء بمنجستو.

ففي أيار/ مايو عام ١٨٩٨م أرسل الإمبراطور الإثيوبي منليك مذكرة إلى الدول الأوربية أكد فيها عزمه على استرجاع الحدود القديمة لإثيوبيا التي تمتد من الخرطوم حتى بحيرة نيازا (فكتوريا)[٣٠]. وفي مايو/ أيار ١٩٦٣م كرر رئيس الوزراء الإثيوبي المزاعم نفسها أمام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الإفريقية حين أعلن أن الدول الاستعمارية قد حرمت بلاده من سواحلها على المحيط الأطلنطي حيث لم تكن هناك دول تسمى السودان، أو تشاد، أو إفريقيا الوسطى أو نيجيريا، وإنما كان هناك إثيوبيا فقط التي تمتد بطول القارة الإفريقية وعرضها. وأما فيما يتعلق بالصومال، فقال رئيس الوزراء الإثيوبي: «إنه لا توجد وثيقة تاريخية تشير إلى وجود دولة أو أمة صومالية... لقد أجبرنا المستعمرون في مؤتمر باريس الذي عقد بعد الحرب العالمية الثانية... والذين استخدموا سواحلنا في إرتيريا والصومال للهجوم على الدولة الإفريقية المستقلة الوحيدة». وأما في عهد منجستو فقد كرر القائم بالأعمال الإثيوبي في واشنطن عام ١٩٨٠م المزاعم نفسها، حين صرح بأن المؤرخين الذين يعتد بهم قد أكدوا أن الصوماليين قد هاجروا من الأراضي العربية إلى منطقة القرن الإفريقي منذ ستمئة عام فقط، بل إن هناك وثائق تاريخية - على حد زعمه - تؤكد أن المنطقة التي تسمى حالياً بجمهورية الصومال كانت منذ القرن السابع قبل الميلاد إقليماً إثيوبياً.

وعلى هذا الأساس فقد أخذت إثيوبيا منطقة من الأراضي الصومالية بموجب اتفاقية مؤتمر برلين الشهير في عام ١٨٨٤م الذي تم فيه اقتسام

إفريقيــة بين الدول الأوربية. وكانت إثيوبيا الدولة الوحـيدة خارج أوربا التي شاركت في تـقسيم إفـريقيا. وقـد تم بموجب اتفاقـية تلك المؤتمر تجزئة الأراضي الصومالية خمسة أجزاء.

كـمـا أخذت أراضـي الهود مـن الأراضي الصـوماليـة في عـهـد الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي في عام ١٩٥٤م.

وخـاضت الصومـال وإثيوبيـا حربين منذ اسـتقـلال الصومـال في ١٩٦٠م. وكانت المواجهة الأولى بين البلدين في عام ١٩٦٤م في عهد الإمبراطور هيلا سلاسي، والثانية في عام ١٩٧٧م في عهد منجستو.

ولذا؛ فـإن العلاقـة بين البلدين كـان يسودها جـو من التوتر دائمـاً بسبب المـشكلة الحدودية التي لم تجـد حلاً مرضـياً لكلا الطرفـين حتى الآن.

وحتى تهضم إثيـوبيا تلك المنطقة المتنازعة بين البـلدين أخذت تسعى جاهدة إلى إيجاد سند قانوني لها.

ومن ثم طلبت إثيـوبيا من الوفـود المشاركـة في مؤتمر القـمة الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤م الموافقة على اقتراح تقدمت به فحواه: ترك الحدود القائمة بين دول القارة على ما كانت عليه وقت الاستعمار، وقَبِل المؤتمر وأصدر توصية بهذا الخصوص[٣١].

ومنذ ذلك الوقت فـإن إثيوبيا تسـتند إلى تلك التوصـية كلمـا تجدد النزاع الحدودي بين الدولتين، بينما تستند الصـومال إلى مبدأ حق تقرير مصير الشعوب الذي ينص عليه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

وأما الحكومة الإثيوبية الحالية وإن كان دستورها ينص على حق تقرير مصير شعوبها، إلا أنه لا يظهر في الأفق شيء من علامات تطبيق ذلك المبدأ في المستقبل القريب على المنطقة الصومالية (الأوجادين).

وفيما يتعلق بأراضي جمهورية الصومال فهي - أي الحكومة الحالية الإثيوبية - لا تريد على الأقل أن تكون هناك دولة معادية لها، وخاصة عندما أصبحت دولة مغلقة دون منفذ بحري بحصول إرتيريا على الاستقلال بخلاف الصومال التي لها أطول ساحل في إفريقيا كلها.

ويتوقع أن تعارض إثيوبيا أي حل للمشكلة الصومالية بواسطة أطراف أخرى بعيدة عنها.

وخير مثال على ذلك هو رد فعلها السلبي تجاه مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية الذي عقد في القاهرة تحت إشراف جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٧م وقراراته، على الرغم من إعلان الأخيرة مراراً وتكراراً أن المؤتمر مكمل للجهود السابقة التي بذلتها كل من إثيوبيا واليمن وغيرهما تجنباً لمثل هذا الاعتراض وتحسباً له في آن واحد.

وقد اتخذت إثيوبيا ذلك الموقف السلبي بدعوى عدم تمثيل الاتفاقية للفصائل الصومالية كافة وأن من شأنها اشتعال الحرب القبلية من جديد[٣٢].

ولذا قامت إثيوبيا عقب انتهاء ذلك المؤتمر بتوجيه دعوة إلى مجموعة سوذري للحضور إلى أديس أبابا للتشاور بخصوص ما يمكن عمله تجاه هذا الأمر، وتمخض عن ذلك المؤتمر الذي عقد للتشاور على عجل

تعديل بعض البنود التي تم الاتفاق عليها في القاهرة من طرف واحد.

ومن ناحية أخرى؛ فإن الجيش الإثيوبي اعتاد دخول الأراضي الصومالية واحتلال بعض المناطق.

فعلى سبيل المثال؛ دخل الجيش الإثيوبي منطقة جدو وحدها ثلاث مرات في عام واحد، وذلك في شهور أغسطس وسبتمبر وديسمبر من عام ١٩٩٦م حسب تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٧م.

وعلى الرغم من عملياتها العسكرية المتكررة؛ فإنها دائماً تنكر وجودها هناك أو تلتزم الصمت، أو تتعلل بأنها تفعل ذلك لتأمين أمن أراضيها من تسلل ما سمته العناصر الإرهابية وتعني بذلك الاتحاد الإسلامي الذي يسمى حالياً الاعتصام.

وعند احتلالها منطقة معينة تقوم بطرد الإدارة المحلية السابقة وتقيم إدارة أخرى صومالية موالية لها دون اعتبار لرضا أصحاب المنطقة، مما يؤدي إلى انقسام الجبهة الواحدة المسيطرة على تلك المنطقة على جناحين متعارضين، ومن ثم تحدث المواجهة العسكرية بينهما بدل الوفاق والوئام.

والأسوأ من ذلك أنها تقوم أحياناً باختطاف أشخاص مناوئين لها من عمق البلاد بواسطة عملائها وقتل آخرين، كما حصل مؤخراً في مقديشو لقائد عسكري في الاتحاد الإسلامي في يوليو ١٩٩٩م.

وقد شاع في الآونة الأخيرة لدى الصوماليين أن عملاء إثيوبيا يجوبون جنوب البلد طولاً وعرضاً دون رقيب أو حسيب.

كما أن إثيوبيا تقوم حالياً بمساندة الفصائل التي تدور في فلكها عسكرياً وتزويدها بالأسلحة على حساب الفصائل الأخرى المناوئة لها، مما أدى إلى تعكير جو المصالحة الوطنية الصومالية ومن ثم استمرار المشكلة فترة أطول.

ومن الواضح جداً أن الجبهات المتعاطفة مع إثيوبيا تزور أديس أبابا من حين إلى آخر للتشاور والتنسيق فيما بينها.

التدخل الكيني:

لم يحصل أي تدخل عسكري يذكر من قبل كينيا منذ ظهور المشكلة الصومالية في مطلع عام ١٩٩١م حتى الآن، إلا المساندة المادية والمعنوية التي منحت لبعض قادة الفصائل الصومالية ولكبار موظفي الحكومة العسكرية المنهارة وساستها الموجودين في أراضيها.

وقد تتضمن مساندتها لبعض الجهات تزويدها بالأسلحة أحياناً، وخاصة في بداية المشكلة حينما كان سياد بري باقياً داخل الصومال، ولكنها توقفت بعد ذلك، إلا أن هناك أسلحة تهرب عبر الحدود البرية المشتركة بينها وبين الصومال وعن طريق الجو بواسطة الطائرات المستأجرة لمصلحة بعض الجبهات المتناحرة في الصومال.

والسبب الأساس في عدم تدخلها عسكرياً في الشؤون الصومالية هو عدم وجود معارضة ضدها في الصومال بخلاف إثيوبيا.

وليس بمستبعد أن يقال إنها اكتفت بما تقوم به إثيوبيا نيابة عنها لما بينهما من تنسيق أمني مشترك ومستمر تجاه عدوهما التقليدي

"الصومال" مهما اختلف نوع النظام الذي يحكم البلدين.

وتوجد اتفاقية دفاع مشترك بين إثيوبيا وكينيا من عهد الإمبراطور هيلا سلاسي عام ١٩٦٣م وهو العام الذي نالت الأخيرة فيه استقلالها من بريطانيا. كما جددت هذه المعاهدة في عهد منجستو في عام ١٩٧٧م بناء على المقولة الشهيرة: «عدو عدوي صديقي». ولا يبعد أن تنسق مع الحكومة الحالية أيضاً، مع العلم أنها لم تشجب ولو مرة واحدة الاعتداءات المتكررة التي تقوم بها إثيوبيا في داخل الأراضي الصومالية.

التدخل الإرتيري:

على الرغم من حصول إرتيريا على استقلالها من إثيوبيا حديثاً في عام ١٩٩٣م، والعلاقة الودية السابقة بينهما حصل خصام بين الدولتين بلغ حدّ المواجهة العسكرية العنيفة في عامي ١٩٩٨م و ١٩٩٩م.

وقد كانت لهذه التطورات انعكاسات خطيرة على المشكلة الصومالية زيادة على ما كانت تعاني منه أساساً، على الرغم من أن إرتيريا ليس لها حدود متاخمة للأراضي الصومالية.

فبدلاً من أن يكون دور إرتيريا دوراً مكملاً لدور إثيوبيا كالعادة فيما يتعلق بالمشكلة الصومالية، أصبحت الأولى تشق خطاً معادياً للثانية بناء على تلك التطورات التي طرأت على علاقاتهما.

ونتيجة لذلك؛ فقد قامت إرتيريا بمساندة المعارضة الإثيوبية أينما وجدت بغية تشتيت تمركز قواتها على الحدود المشتركة بينهما.

وعلى هذا الأساس فقد شحنت إرتيريا أسلحة للفصائل الصومالية المناوئة لإثيوبيا حسب ما تناقلت ذلك وكالات الأنباء في حينه. كما قامت إرتيريا بتدريب ميليشيات الجبهات المعارضة لإثيوبيا وتسليحها، مثل جبهة تحرير «أرومو».

وفي المقابل قامت إثيوبيا بتكثيف نشاطاتها العسكرية داخل الأراضي الصومالية بغية التصدي للهجمات التي تشن على أراضيها انطلاقاً من داخل الصومال، كما ساندت الجبهات المتعاطفة معها أصلاً.

وقد أدى هذا التنافس المحموم بين الدولتين المذكورتين إلى توسيع دائرة المواجهة فيما بينهما، ليشمل الصومال التي أصبحت فريسة سهلة لتقبل أي تدخل خارجي مهما كان نوعه ومن أي طرف كان، بسبب عدم وجود حكومة مركزية، وقد ترتب على ذلك تعكير جو المصالحة الوطنية الصومالية واستمرار المشكلة دون حل.

التدخل الإسرائيلي:

حرصت إسرائيل دائماً على أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الصومال منذ أن نالت استقلالها بسبب موقعها الإستراتيجي، إلا أن ذلك لم يتم سواء في العهد المدني أو في العهد العسكري.

ولا يوجد دليل واضح حتى الآن على أن لإسرائيل علاقات ببعض الفصائل الصومالية، وإن كان بعضهم لا يستبعد ذلك وخاصة بعد إشاعة شيءٍ من هذا القبيل في وسائل الإعلام المختلفة مؤخراً.

وقد قدمت إسرائيل بعض المعونات للاجئين الصوماليين الموجودين

في المخيمات في كينيا، كما أننا نعرف أنها اشتركت في عدة مؤتمرات عقدت من أجل مساعدة الصومال وتعهدت بتقديم مساعدات كبيرة.

ونضيف إلى ما ذكرنا سابقاً ما ورد في مقالة بعنوان: «إسرائيل والقرن الإفريقي: المنطلقات الإستراتيجية وأنماط التحرك» نشرت في مجلة التعاون: «فقد تم الكشف أن وزارة الدفاع الإسرائيلية بالتنسيق مع الخارجية وضعتا خططاً لبلورة تواجد إسرائيلي عسكري وأمني وسياسي يختفي وراء واجهة تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وقد أرسل بالفعل في بداية عام ١٩٩٣م عدد يُراوح بين ٤٠٠ و٦٠٠ إسرائيلي، جميعهم من أفراد الجيش والموساد والاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام (الشفاح). وقد أقيمت لهم نقطة انطلاق في العاصمة مقديشو، يشرف عليها ضابط برتبة عقيد في الاستخبارات الإسرائيلية من أصل إيراني، وعمل مساعداً للملحق العسكري في كينيا وإثيوبيا»[٣٣].

الباب الرابع

جهود تسوية الصراع

الفصل الأول
الجهود الدولية

لم تتحرك الأمم المتحدة بقيادة مجلس الأمن إلى عمل دولي لمساعدة الصومال، مع أن الوضع أصبح يتدهور وخصوصاً في العاصمة، حيث بدأت «حرب مقديشو» في نوفمبر ١٩٩١م وحصدت أربعة عشر ألف نفس[٣٤] إلا مع مطلع عام ١٩٩٢م، حيث أصدر مجلس الأمن في ٢٣ يناير ١٩٩٢م (القرار ذا الرقم ٧٣٣) الخاص بالوضع في الصومال. ويعترف جيمس جونا مساعد السكرتير العام أن سكرتارية الأمم المتحدة لم تنظر إلى مشكلة الصومال إلا بمنظار المساعدات الإنسانية وليس التدخل الحاسم.

وفي إبريل ١٩٩٢م عين بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة الدبلوماسي الجزائري المعروف محمد سحنون مندوباً خاصاً إلى الصومال، فتحرك بسرعة وفعالية بين القادة الصوماليين وبين عواصم الدول المجاورة واستقطب المساعدات الإنسانية للصوماليين. واعترف أن الأمم المتحدة ضيعت سنة كاملة، واتهم موظفي WFP و UNICEF بتهويل المخاطر في الصومال حتى لا يمدوا أي مساعدة للصوماليين خارج العاصمة. وفي يوليو ١٩٩٢م عندما رأى السكرتير العام للأمم المتحدة عدم جدية الدول الغربية في حلّ مأساة الصومال بالموازنة مع

حرب البوسنة، سمى الأخيرة «حرب الأغنياء» مما كان له رد فعل إيجابي وبداية اهتمام واسع غربي في القضية الصومالية. ففي أغسطس زارت المشرعة الأمريكية نانسي كاسبم الصومال، وأرسلت الولايات المتحدة إغاثة عاجلة بدأتها القوات الأمريكية واستمرت حتى فبراير ١٩٩٣م تحت إشراف مدني.

وفي ١٩٩٢م توالت قرارات مجلس الأمن عن الصومال حيث أصدر ستة قرارات مختلفة. ففي ٢٤ إبريل ١٩٩٢م أرسل القرار ٧٥١ خمسمئة عسكري دولي ـ أغلبيتهم من باكستان ـ للإشراف على وقف إطلاق النار في مقديشو (UNOSOM-1). ولكن الوضع في الجنوب بدأ يتدهور بسبب القحط والحروب الأهلية وعدم وصول المعونات الإنسانية إلى مستحقيها، إذ لم تصل ٤٠٪ في شهر أغسطس ١٩٩٢م. واضطر محمد سحنون إلى تقديم استقالته في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢م بعد نقد عنيف لأجهزة الأمم المتحدة لتقصيرها في الصومال.

وبعد الصور التلفازية المؤثرة على القنوات الفضائية ـ ولاسيما سي إن إن (CNN) ـ عن الوضع الرهيب للصوماليين وبالذات في «مدينة الموت» بيدوا؛ بدأت الولايات المتحدة خططاً عسكرية لتأمين وصول المعاونات الإنسانية إلى مستحقيها. وفي ٣ من ديسمبر ١٩٩٢م صادق مجلس الأمن على القرار ٧٩٤ المشهور بـ «عملية إعادة الأمل» حيث قادت الولايات المتحدة قوة عسكرية (UNITAF) لتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.

وفي ٢٦ مارس ١٩٩٣م صادق مجلس الأمن على القرار ٨١٤

لإنشاء قوة دولية (UNOSOM-2) تستلم من القوات الأمـريكية وتبدأ في إعادة الأمن والحكم المدني إلى الصومال بتنفيذ قرارات مؤتمر أديس أبابا في يناير ومـارس ١٩٩٣م. وسنرى لاحقاً كـيف ضاعت هذه الفـرصة الذهبية للصوماليين بأسباب تتـعلق بقرارات المؤتمر نفسه، وأخرى تتعلق بالممثلين على السـاحة الأدميـرال جوناثان هاو الممثل الخـاص للسكرتير العام وخليفة محمد سحنون والفريق محمد فارح عيديد.

وقد كثـرت التكهنات حول أسبـاب اهتمام الولايات المتحـدة الجديد بالوضع في الصومال من أواسط عام ١٩٩٢م، بعد أن كانت تعارض أي تدخل من قِبل مجلس الأمن أو المنظمات الإقليمـية، ولم تبذل أي جهد في تسهيل عـملية نقل السلطة من نظام سياد بري إلى الجبـهات الجديدة كما فعلت في إثيوبيا بتأمين انسحاب منجستو مريام إلى زيمبابوي.

ومهـما يكن البـاعث الحقـيقي لتـدخل أمريكا في الصـومال إلا أنه توسع ليـشـمل ـ بجانب المهـمـة الإنسـانية ـ البـحث عن إيجـاد حل للمشكلة الصومالية التي سببت هذه المجاعة[٣٥].

وعلى هذا الأساس، عقـد في أديس أبابا في ٤ يناير ١٩٩٣م مؤتمر المصالحة الوطنية الصومـالية الأول الذي تم تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد اشترك فيه أربعة عشر فصيلاً من الفصائل المتناحرة.

وبعد أربـعة أيام من المناقـشات وافق قـادة الجبهـات المشاركـة على قرارات أهمها ما يلي:

١ـ وقف إطلاق النار بين الجبهات.

٢ـ نزع الأسلحة من ميليشيات الجبهات.

٣ـ عقد مؤتمر آخر للمصالحة في أديس أبابا تحت إشراف الأمم المتحدة في منتصف مارس من السنة نفسها.

٤ـ وقف الدعايات العدائية بين الجبهات.

كما عقد في أديس أبابا مؤتمر دولي ثانٍ للمصالحة الوطنية تحت إشراف الأمم المتحدة ٢٧ مارس عام ١٩٩٣م حسب الموعد الذي اتفق عليه في المؤتمر السابق. وقد حضر ذلك المؤتمر بعض الدول الكبرى، بالإضافة إلى مصر ودول الجوار الجغرافي للصومال، كما حضر المؤتمر وفود من الجامعة العربية ومنظمتي الوحدة الإفريقية والمؤتمر الإسلامي وممثل لحركة عدم الانحياز.

وفي ختام المؤتمر توصل قادة الفصائل الصومالية إلى اتفاق يشمل البنود التالية:

١ـ تشكيل مجلس وطني انتقالي مدة عامين، يضم (٧٤) مقعداً ويقوم بتنفيذ مسؤوليات محددة.

أولاً ـ الكيفية التي يتم بها شغل المقاعد:

يشغل هذه المقاعد:

أ ـ ممثلون ثلاثة من بينهم امرأة من كل منطقة من المناطق الثماني عشرة الصومالية الحالية.

ب ـ خمسة أعضاء إضافية لمنطقة مقديشو.

جـ ـ ممثل واحد من كل فصيل من الفصائل الخمسة عشر التي اشتركت في المؤتمر.

ثانياً ـ مسؤوليات المجلس:

يقوم المجلس بالمهمات التالية:

أ ـ إنشاء جهاز قضائي مستقل.

ب ـ تعيين الموظفين لوظائفه المتعددة.

جـ ـ تعيين رؤساء الأقسام الإدارية.

د ـ مراقبة تأدية الأقسام المستحدثة أعمالها.

هـ ـ تعيين لجان متعددة بما فيها لجنة إعداد مسودة قانون انتقالي.

و ـ التعامل مع الدول والهيئات الدولية بما فيها «يونوصوم ـ٢» UN-OSOM-2.

ويكون للمجلس سلطات تشريعية وتنفيذية فضلاً عن تنظيم السلطة القضائية، وله الحق في التعامل مع الدول الأخرى والهيئات المتنوعة.

٢ـ أن تظل مدينة مقديشو عاصمة للبلاد.

٣ـ أن يتم تشكيل مجالس إقليمية ومحلية تتمتع بصلاحية إدارة المناطق التابعة لها، على أن تنتخب المجالس المحلية من سكان المناطق ووفقاً للتقاليد الصومالية[٣٦].

وفي النهاية لم تسفر الجهود الدولية عن أية نتيجة في حل النزاع.

الفصل الثاني
جهود الدول العربية

تمثلت الجهود العربية أساساً في تلك الجهود التي بذلت في مؤتمرات المصالحة التي عقدت في جيبوتي في عام ١٩٩١م وفي القاهرة في أواخر عام ١٩٩٧م، وإن كان هناك اجتماعات تمت بين بعض الفصائل في صنعاء إلا أنها لم تتوصل إلى شيء يذكر.

ولذا نقتصر عن الحديث على المؤتمرات التي تمت في كل من جيبوتي ومصر.

أولاً ـ جهود جمهورية جيبوتي:

عقد في جيبوتي مؤتمران للمصالحة الوطنية الصومالية في فترتين متقاربتين من منتصف عام ١٩٩١م قبل أن تستعصي الأمور وتخرج عن السيطرة.

أ ـ المؤتمر الأول:

في ٧/٥/١٩٩١م وجه رئيس جمهورية جيبوتي حسن جوليد أبتدون في ذلك الوقت نداءً إلى الجبهات الصومالية المتقاتلة أبدى فيه استعداد بلاده للتوسط من أجل إنهاء الصراع الدائر هناك.

واستجابة لذلك النداء انعقد في جيبوتي المؤتمر الأول للمصالحة

الوطنية الصومالية وشاركت فيه أربعة فصائل من جنوب البلاد ووسطه هي:

١ـ المؤتمر الصومالي الموحد (USC).

٢ـ الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال (SSDF).

٣ـ الحركة الديمقراطية الصومالية (SDM).

٤ـ الحركة الوطنية الصومالية (SPM).

وبعد المداولات التي جرت بين الجبهات المشاركة صدر عن المؤتمر القرارات التالية:

١ـ استكمال تصفية النظام السابق.

٢ـ وقف إطلاق النار بين الفصائل الصومالية.

٣ـ عقد مؤتمر ثانٍ للمصالحة في جيبوتي في شهر يوليو من السنة نفسها تشارك فيه جميع الفصائل الصومالية التي حملت السلاح ضد النظام السابق بما فيها الحركة القومية الصومالية (SNM) التي أعلنت انفصال الإقليم الشمالي عن بقية الصومال.

كما اتفق المشاركون على جدول الأعمال للمؤتمر القادم على النحو التالي:

١ـ إعداد دستور مؤقت للجمهورية.

٢ـ اختيار أعضاء برلمان مؤقت.

٣ـ اختيار رئيس مؤقت للجمهورية.

٤ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية.

وبعد انتهاء المؤتمر التمهيدي ورجوع الوفود إلى مناطقها؛ حدث تغيير مهم في رئاسة المؤتمر الصومالي الموحد حيث أصبح الفريق محمد فارح عيديد رئيساً لذلك الحزب.

ب ـ المؤتمر الثاني:

في منتصف يوليو عام ١٩٩١م عقد في جيبوتي المؤتمر الثاني تحت رعاية الرئيس الجيبوتي لمناقشة جدول الأعمال الذي اتفق عليه في المؤتمر السابق.

وقد اشتركت فيه كل الجبهات التي قاومت النظام السابق عسكرياً باستثناء الحركة القومية الصومالية (SNM) التي قاطعت الأول.

والجبهات التي اشتركت في ذلك المؤتمر هي:

١ـ المؤتمر الصومالي الموحد (USM).

٢ـ الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال (SSDF).

٣ـ الحركة الوطنية الصومالية (SPM).

٤ـ الحركة الديمقراطية الصومالية (SDM).

٥ـ التحالف الديمقراطي الصومالي (SDA).

٦ـ الجبهة الصومالية الموحدة (USF).

والجبهتان الأخيرتان من شمال الصومال.

كما شارك في المؤتمر لجنة من الحكماء الصوماليين برئاسة آدم عبدالله عثمان أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال، وعضوية الشيخ مختار محمد حسين الذي تولى منصب رئيس البرلمان مرتين قبل الحكم

العسكري، وعبدالرزاق حاج حسين، ومحمد إبراهيم عقال الذي تولى منصب رئيس الوزراء في العهد المدني وغيرهم.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اشتركت فيه بصفة مراقبٍ الدول العربية الأعضاء في اللجنة التي شكلتها جامعة الدول العربية للمشكلة الصومالية وهي: المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية السودان، وجمهورية اليمن، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وشاركت فيه بصفة مراقبٍ الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن باستثناء بريطانيا، كما شاركت فيه دول أخرى أوربية وإفريقية؛ كإيطاليا وألمانيا من أوربا، ونيجيريا وأوغندا وكينيا من إفريقية.

وشاركت فيه بصفة مراقب أيضاً منظمات دولية وإقليمية، منها منظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة مكافحة التصحر من أجل التنمية المسماة اختصاراً بـ «إيجاد»، والمجموعة الاقتصادية الأوربية.

وبعد مناقشات طويلة استمرت سبعة أيام اتفقت الجبهات المشاركة في المؤتمر على قرارات أهمها ما يلي:

١ـ اختيار علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للبلاد مدة سنتين ابتداءً من يوم أدائه اليمين الدستوري.

٢ـ على الرئيس تعيين رئيس الوزراء من الشماليين.

٣ـ تصفية نظام الحكم السابق بشكل جماعي.

٤ـ وقف إطلاق النار بين الجبهات ابتداء من ٢٦/ ٧/ ١٩٩١م.

٥ـ إعادة الأمن والاستقرار إلى أنحاء البلاد كافة.

٦ـ الحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب، ووحدة الأراضي والتراب الوطني الصومالي.

٧ـ تشكيل مجلس تشريعي مكون من ١٢٣ عضواً.

٨ـ أن يحكم البلاد على أساس المحافظات التي كانت قائمة في عام ١٩٦٩م قبل الانقلاب العسكري.

٩ـ أن يطبق في البلاد نظام الحكم الذاتي الإقليمي.

١٠ـ العمل بدستور البلاد الذي كان معمولاً به قبل عام ١٩٦٩م في الفترة الانتقالية[٣٧].

وقد باشر المؤتمر الصومالي الموحد تنفيذ بنود الاتفاق حيث تم تنصيب الرئيس رسمياً، وكذلك نائبه، كما قام الرئيس بدوره بتعيين رئيس الوزراء من الشماليين حسب الاتفاق المذكور. ثم قام رئيس الوزراء بعد إجراء المشاورات الروتينية بتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة بلغ عدد وزرائها ثلاثة وثمانين (٨٣) وزيراً تشمل الوزراء ووزراء الدولة ونواب الوزراء.

والذي حدث بالفعل أن تلك الحكومة لم تتمكن من تنفيذ المهام الموكلة إليها بسبب الخلاف الذي نشب بين علي مهدي محمد الرئيس المؤقت والجنرال عيديد رئيس المؤتمر الموحد الصومالي.

فالفريق عيديد رأى ـ بصفته رئيس المؤتمر الصومالي الموحد (الحزب

الحـاكم كمـا يسـميـه) ـ أنه الرئيس الفـعلي للبـلاد على غرار أنظمـة الأحزاب الشـيوعية، بينمـا رأى علي مهدي أنه الرئيس الفـعلي للبلاد حسـب اتفاقـية جيـبوتـي التي نصت على ذلك وأن المؤتمر الصومـالي الموحد ما هو إلا فصيل من الفصائل الستة التي اختارته لهذا المنصب.

ومع أن الرجلين ينتـميان إلى حـزب المؤتمر الصومـالي الموحد وإلى القبيلة نفسـها؛ فإن الخلاف بينهما لم يجد حلاً مناسـباً في حينه بسبب إصرار كل واحد منهما على موقفه على الرغم من الوساطة التي قام بها أعيان قـبيلتهما، لأن قـرارات هؤلاء لم تكن تتعدى مناشدتهـما وإنهاء خلافـاتهما بطريقـة سلمية دون التطرق إلى جـوهر القضيـة التي كانت تتطلب بيان الطرف المعتدي ثم إلزامه بالوقوف عند حدوده.

ومع استمـرار الخلاف تطور الأمر إلى مواجهـة مسلحة بين جناحي المؤتمر الصومالي الموحد بقيادتيهما، حيث أعلن عيديد أن جبهة المؤتمر ـ برئاسته طبعاً ـ استولت على السلطة. وقد نتج من ذلك قتال عنيف بين الطرفين أدى إلى انقسام العاصمـة شطرين: شطر يحكمه عيديد وشطر تحت سيطرة علي مهدي، كما نتج عنه توقف الحكومة المؤقتة عن تنفيذ مهامها.

خطة السلام الجديدة للرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله:

في اجتماع الجمعية العامـة للأمم المتحدة ٢٢ سبتمبر ١٩٩٩م عرض الرئيس الجيبوتي الجديد إسماعيل عمر جيله خطة مفصلة ترمي إلى حل النزاع الصومالي على مراحل، تشمل المرحلة **الأولى** العناصر التالية:

١ ـ قبـول المبدأ الأساس الذي ينادي بحـرية الشعب الصـومالي في ممارسة حـقه الديموقراطي في اخـتيار قادته المحـليين والوطنيين، حسب مواعيد يختارها بنفسه.

٢ـ على القيـادات الحربية أن تحول الفـصائل التابعة لهـا إلى أحزاب سياسية يمكنها التنافس في إطار الانتخابات إن شاءت ذلك.

٣ـ على القيادات الحربيـة أن تتعهد بنزع سلاح مقاتليهـا نزعاً شاملاً وفعلياً.

٤ـ على القيادات الحربية أن تخضع لسلطة القانون العليا.

٥ـ على القـيادات الحـربية أن تلتـزم برغبـة المجمـوعة الدوليـة في مشاركـتها في إعادة البلد إلى حـياة طبيعيـة تحت ظل القانون والنظام، وإلى وضع إطار ملائم للقيادة.

٦ـ إنشاء جـهاز شـرطة وطني يمثل المجـموعات الوطـنية كافـة مع إدماج مختلف القوى المناضلة فيها.

وفي السـياق نفـسـه، تطالب الخطة الدول التي دأبت على تغـذية الخلاف الصومالي بطريقة أو بأخرى، أن تعـيد النظر في مواقفها، لأنها وهي تسعى إلى تحقيق مصالح وطنية خـاصة بها من خلال دعمها لهذا التنظيم أو تلك القـيادات الحربيـة فإنها تسـهم في إطالة أمد ما يشـهده الصوماليون من معاناة وحرمان.

وحسب هذه الخطة فإنه إذا ما وافقت القوى المتصارعة على إجراءات هذه المرحلة ومقترحاتها وتبنتها كـلياً، فإن على منظمة الوحدة الإفريقية

والأمم المتحدة وكذلك مختلف بلدان المنطقة أن تعمل لمساعدة الصومال على العبور نحو إقامة نظام ديمقراطي.

أما إذا وضع قادة الجبهات المتصارعة عوائق قاهرة على طريق السلام؛ فإن على المجموعة الدولية آنذاك أن تأخذ مسؤوليتها بيدها وأن تبرهن بوضوح أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام استمرار اضطهاد الصوماليين إلى ما لا نهاية، وعلى ذلك الأساس تتم ملاحقة قادة الحرب بوصفهم مرتكبين لجرائم ضد الإنسانية.

كذلك تتم ملاحقتهم لاستغلالهم لمناصبهم ولاضطهادهم للمدنيين دون مسوِّغ، ولانتهاكهم الصارخ لحقوق الإنسان ولتسببهم في انهيار الدولة وانهيار بلدهم.

وبالإضافة إلى ذلك فيجب اتخاذ إجراءات رادعة وحاسمة وفورية ضد أولئك القادة الذين يرفضون الاستجابة إلى طلب المجموعة الدولية لإعادة الصومال إلى السلم وإلى النظام بفرض الإجراءات الآتية:

- يجب تقييدهم بالبقاء في مناطقهم المظلمة المحطمة.
- يجب منعهم من التنقل بحرية إلى الخارج لمواصلة خططهم الدنيئة.
- يجب منع وصول أي دعم أجنبي سواء أكان مالياً أم مادياً.
- يجب تجميد جميع ممتلكاتهم أيّاً كان شكلها وحيثما كانت.

وستشكل هذه الإجراءات **المرحلة الثانية** من مراحل حل الصراع.

المرحلة الثالثة:

وإذا أخفقت الإجراءات المقترحة في المرحلتين السابقتين في تحقيق

الأهداف المحددة بسبب تعنت القادة المتصارعين فيبقى خياران فقط للتعامل مع هذه المشكلة:

أولاً: ترك الصومال ليواجه مصيره والاستمرار في وضعه الذي يعيشه منذ عقد كامل.

ثانياً: تقرر المنظمات التي تنتمي إليها الصومال ولاسيما منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية بمساعدة من الأمم المتحدة ودول أخرى أن المهمة تعود إليهم في إعادة الأمور إلى مجاريها، وذلك باستخدام جميع الوسائل اللازمة اعتماداً على المبدأ القائل بأنه لا يمكن لأي دولة أو زعيم حرب مجرم مثلما هو الشأن في هذه الحالة أن يستمر في انتهاك حقوق الإنسان بلا نهاية وإبقاء بلد بأكمله رهينة لأهوائه[٣٨].

ثانياً ـ جهود جمهورية مصر العربية:

قامت مصر منذ بدء الصراع الأهلي في الصومال بجهود كبيرة في سبيل إيجاد حل للمشكلة الصومالية عبر المنظمات الدولية والإقليمية، إلا أنها لم تنجح في هذا المضمار. ولكنها لم تيأس من ذلك بل حاولت أن تجمع قادة الفصائل الصومالية في القاهرة لمناقشة قضية بلادهم عدة مرات. وأخيراً نجحت في ذلك حيث عقد مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية في القاهرة أول مرة في الثاني عشر من شهر نوفمبر ١٩٩٧م.

وقد اشتركت في ذلك المؤتمر الفصائل الصومالية التي تمثل مجلس الإنقاذ أو مجموعة «سوذري» التي تضم ستة وعشرين فصيلاً عسكرياً

ومجموعة التحالف الوطني الصومالي الذي يرأسه حسين عيديد المكون من ثمانية عشر فصيلاً.

وبعد مناقشات حادة طويلة بين الفصائل مدة أربعين يوماً أحاطتها السرية والكتمان، تم توقيع الاتفاقية التي سميت بإعلان القاهرة في الثاني والعشرين من ديسمبر بمقر وزارة الخارجية المصرية وبحضور وزير الخارجية، بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والسفراء العرب والأفارقة المعتمدين بالقاهرة، وسفراء دول منظمة «إيجاد» واللجنة السباعية للصومال بالجامعة العربية واللجنة الخماسية المماثلة بمنظمة الوحدة الإفريقية، بالإضافة إلى ممثل الاتحاد الأوربي.

وقد نص إعلان القاهرة على تثمين الجهود السابقة للمصالحة الصومالية التي بذلت في نيروبي (أكتوبر ١٩٩٦م) وسوذري (يناير ١٩٩٧م) وصنعاء (مايو ١٩٩٧م).

وحدد إعلان القاهرة عناصر الاتفاق بين الفصائل المشاركة في المؤتمر بما يلي:

١ـ عقد مؤتمر للمصالحة في مدينة بيدبا ـ عاصمة إقليم باي ـ في فبراير ١٩٩٨م.

٢ـ إنشاء قوة أمن مشتركة لتنظيم المؤتمر وحراسته.

٣ـ تشكيل لجنة تنسيق وطنية للتحضير له.

٤ـ أن يتألف المشاركون في المؤتمر من ٤٦٥ عضواً، منهم ١٦٠ مندوباً عن الجانبين المشاركين في اجتماع القاهرة.

٥ـ أن يتم اختيار الوفود من جميع شرائح المجتمع الصومالي ومراعاة اعتبارات توازن المجتمعات المحلية.

٦ـ يكون هدف المؤتمر انتخاب مجلس رئاسي من ثـلاثة عشر عضواً يمثلون القبائل والعشائر الصومالية كافة.

٧ـ تعيين رئيس للوزراء.

٨ـ اعتماد ميثاق انتقالي يكون إطار عمل للحكومة الانتقالية.

٩ـ كذلك يعتمد المؤتمـر قيام جمعية تأسيسـية (برلمان) يعكس عملية التوازن القبلي القائم ويتكون من ١٨٩ عضواً.

١٠ـ كما ينشئ سلطة قضائية مستقلة بعد حظر المحاكم الخاصة.

وطبـقاً لنصـوص الاتفاقيـة؛ فإن رئيس الـوزراء يقوم ـ في أعـقاب تشكيل الحكومة المؤقـتة ـ باتخاذ جميع الخطوات الضـرورية لانسحاب الميليشيات المتصارعة وفض الاشتـباك بينها. بالإضافة إلى اتخاذه جميع الإجراءات اللازمة لإعادة فتح ميناء مقديشو ومطارها. وفي نهاية الفترة الانتقالية (ثلاث سنوات) يتم الاستفتاء على الدستور الدائم ويتم إجراء الانتخـابات للحكومـة الدستورية التـي تقوم على أساس حـكم اتحادي فيدرالي مع الحكم الذاتي الإقليمي(٣٩).

ومما يعاب على هذا المؤتمر ـ على اشتراك كل الجبـهات الجنوبية فيه ـ أنه أقيم على أساس تـقاسم السلطة بين التحالفين الرئيـسين في الساحة السياسية الصوماليـة الجنوبية، مما أدى إلى انسحاب بعض قادة الفصائل الجنوبيين من المؤتمر قبيل توقيع اتفاقيـته، لشعورهم بأن السلطة تنحصر

في أيدي جناحي المؤتمر الصومالي الموحد (USC)، ولغياب ممثلي الحكومة المعلنة في شمال الصومال.

وعلى كل حال، فإنه وعلى الرغم من أن قائدي جناحي المؤتمر الصومالي الموحد (USC) الرئيسين وهما علي مهدي محمد وحسين محمد عيديد ـ مع كونهما رئيسي التحالفين المذكورين ـ قد رحبا باتفاقية مؤتمر القاهرة؛ إلا أنه لم يعقد المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في مدينة «بيدبا» في منتصف فبراير عام ١٩٩٨م، بل تم تأجيله عدة مرات إلى أن نسي تماماً بسبب حدوث انشقاق طارئ داخل فروع تلك الجبهة بعد رجوع القادة إلى مقديشو نتيجة انفراد علي مهدي وحسين عيديد بتنفيذ الاتفاقية حسب مرئياتهم.

الفصل الثالث
جهود دول الجوار غير العربية

وتتمثل تلك الجهود في المؤتمرات التي عقدت في إثيوبيا سواء في العاصمة أو في مدينة سوذري (يناير ١٩٩٧م). وأما الاجتماعات التي تمت بين بعض الفصائل الصومالية في نيروبي - عاصمة كينيا - فلا ترتقي إلى مؤتمر مصالحة. لذا فإننا نكتفي بذكر ما تم عقده من مؤتمرات تحت إشراف إثيوبيا.

عقد في الأراضي الإثيوبية عدة مؤتمرات تحت رعايتها، وأهمها المؤتمر الذي عقد في مدينة سوذري الذي اشترك فيه ستة وعشرون فصيلاً من الفصائل التابعة لتحالف الإنقاذ الصومالي (SSA) بزعامة علي مهدي، وتمخض عنه ما سمي في حينه مجلس الإنقاذ الصومالي الذي كانت تدور رئاسته بالتناوب بين خمسة أشخاص متساوي الصلاحية، حتى يتم عقد مؤتمر تكميلي في مدينة بوساسو في شمال شرق الصومال في وقت محدد من تلك السنة، على أمل أن يتمخض عنه تشكيل حكومة مؤقتة تحظى باعتراف إثيوبيا ودول منظمة إيجاد الأخرى. ومن بين قراراته: دعوة الفصائل الأخرى للاشتراك في المؤتمر التكميلي المقرر عقده في «بوساسو»، ولاسيما التحالف الآخر المسمى بالتحالف الوطني الصومالي (SNA) بقيادة حسين محمد عيديد الذي

قاطع ذلك المؤتمر بحجة أنه كون حكومة ذات قاعدة عريضة تضم جميع الأطراف الصومالية، مع كونها لا تسيطر بالفعل إلا على جزء من الشطر الجنوبي للعاصمة الصومالية وبعض المناطق الأخرى في جنوب الصومال الخاضعة لذلك التحالف بالقوة.

والذي حدث فعلاً أنه لم يعقد ذلك المؤتمر في حينه بسبب ظروف طرأت في ساحة السياسة الصومالية، من أهمها مؤتمر المصالحة الصومالية الذي دعت إليه جمهورية مصر العربية واشتركت فيه كل الفصائل التابعة للتحالفين المذكورين، ومن بين القرارات التي تمخضت عنه عقد مؤتمر المصالحة في مدينة «بيدبا» بدلاً من «بوساسو».

ومن بين الأسباب أيضاً؛ عدم تحمس بعض أعضاء مجلس الإنقاذ لانعقاد ذلك المؤتمر في حينه ومكانه لما رأوا من عدم تحقيق مطامعهم السياسية، مما أدى إلى حدوث انشقاق في صفوف قادته. ومن ثم شجعوا عقد مؤتمر المصالحة في بيدبا بدلاً من بوساسو على الرغم من الاستعدادات الهائلة التي تمت بالفعل لإضافة المؤتمر من قبل الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال (SSDF) المسيطرة على ذلك الجزء من البلاد.

ومما يعاب على ذلك المؤتمر وقراراته:

١- كونه أولاً وقبل كل شيء تم تحت رعاية إثيوبيا التي لا يمكن أن تشجع على قيام دولة صومالية قوية غير موالية لها. ولهذا سعت إلى الانفراد بعملية الوساطة والمصالحة وحصلت على تفويض بذلك من

جانب الدول الغربية المانحة للمساعدات في الصومال، ومن جانب المنظمات الدولية والإفريقية منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة (إيجاد) مستبعدة بذلك أي دور لأي دولة أخرى [٤٠].

٢ـ عدم اشتراك بعض الفصائل ولاسيما فصائل التحالف الوطني الصومالي (SNA) فيه، مما قد يؤدي إلى إشعال نار الحرب الأهلية من جديد نتيجة لتجاهل هذه الفئة وإن وجهت إليها دعوة المشاركة في المؤتمر التكميلي إلا أنها كانت دعوة صورية.

٣ـ عدم مصداقية الكيفية التي تم بها اختيار أعضاء المجلس الذي تمخض عن المؤتمر ولاسيما أعضاء مجلس رئاسته.

٤ـ عدم ملاءمة نظام رئاسة المجلس لوضع الصومال ولا لكثير من بلدان العالم بحيث تدور بالتناوب بين خمسة أشخاص متساوي الصلاحية أصلاً لكل منهم شهر واحد كما قلنا، مما أغضب بعض قادته ممن كان يرى أنه هو الأولى برئاسة المجلس دون منازع، وخاصة بعد ما أيقن أن ما حدث هنا سوف يحدث هناك في المؤتمر التكميلي مما لا يتماشى مع مطامعه السياسية.

ومن المعروف أن مثل هذا الإجراء أخفق من قبل في منتصف السبعينيات في أنجولا بين رئيس جبهة «يونيتا» ورئيس الجبهة الأخرى المشارك معه في تحرير البلاد من استعمار البرتغال، حيث تم إسناد رئاسة الحكومة المؤقتة لهما بالتناوب، إلا أن الأخير انفرد برئاسة البلاد فيما بعد مما أدى إلى إشعال نار الحرب الأهلية المستمرة حتى الآن في

تلك الدولة. كما حدث مـا يشبه ذلك في وقت غير بعيـد في كمبوديا بين «هنسين» والأمير راناريدا حيث انفـرد الأول برئاسة الوزراء المشتركة بينهما بعد تـصفية المؤيدين لمنافسه بقوة السـلاح مما أسفر عنه آلاف من القتلى والجرحى.

الفصل الرابع

الحلول المتصورة لحل هذه المشكلة وتقويمها

يتمتع الشعب الصومالي بعناصر إيجابية كثيرة من شأنها أن توحد صفوفه إذا استخدمت استخداماً صحيحاً مثل **وحدة الدين واللغة والعرق والتقاليد والعادات**. وهذه العناصر الإيجابية لا تكاد توجد في غيره من الدول الإفريقية وفي كثير من دول العالم.

وإذا أخذنا عنصر الدين مثلاً نجد أنهم ينتمون كلهم إلى **دين الإسلام**، بمعنى أنه لا يوجد في الصومال دين آخر. كما أننا نجد أنهم كلهم سنيون ينتمون إلى المذهب الشافعي، وهذا في حد ذاته ميزة أخرى لا يشاركهم فيها كثير من البلاد الإسلامية.

عنصر اللغة ـ وإذا أخذنا هذا العنصر نجد أنهم كلهم يتكلمون بلغة واحدة هي الصومالية في طول البلاد وعرضها، وإن كان هناك اختلاف في اللهجات إلا أنها تعد لهجات متفرعة من لغة واحدة، وليس هناك أحد لا يجيد هذه اللغة.

وأما العادات والتقاليد فهي متشابهة تماماً وأما من ناحية **العرق والنسب** فإنهم من أصل واحد.

وبجانب هذه العناصر التي من شأنها أن توحد الصوماليين فهناك

عنصر مهم يهدد وحدتها ويفرق شملها وهو القبلية التي أصبحت حجر عثرة في سبيل إنجاح أي مصالحة، لأن قادة الجبهات يستخدمون هذه النعرة الجاهلية في سبيل الوصول إلى مطامعهم الشخصية.

والقبيلة في أساسها عنصر قوة للشعب الصومالي لأنها تحدد النسب والرحم بين الأفراد، وتسهم في إيجاد نوع من التكافل الاجتماعي للمعوزين ونصر المظلومين. وهي اللبنة الأساسية لمجتمع البدو الرحل وعنصر انصهاره، ومن دون معرفة النسب لا يمكن أداء حق صلة الرحم الذي هو من سنن الإسلام. ولكن المشكلة هي استعمال الفرز القبلي طريقاً إلى الحكم في الدولة المعاصرة. فبدلاً من أن تكون الأحزاب الموجودة في الساحة الصومالية كيانات سياسية لها برامج سياسية واضحة معلومة يختلف حولها الناس أو يتفقون، أصبح كل حزب لافتة لأبناء قبيلة معينة، ولا يخجل أي فرد حتى المثقف من أن يعلن انتسابه لمثل هذا الكيان.

الحلول المتصورة وتقويمها:

تنحصر الحلول النظرية لإنهاء مشكلة الصومال في أمرين:

أ ـ إحراز إحدى الجبهات أو التحالفات الموجودة في الساحة الصومالية انتصاراً ساحقاً على الجبهات والتحالفات الأخرى، بحيث تتمكن من بسط نفوذها على البلد عسكرياً.

ب ـ فرض نظام حكم بواسطة تدخل عسكري خارجي مستند إلى قرار من إحدى المنظمات الدولية والإقليمية التي تنتمي إليها الصومال.

وأما بالنسبة إلى الحل الأول، فليس هناك جبهة أو مجموعة من الجبهات أو أحد التحالفات الصومالية يرشح للقيام بهذه المهمة دون أن تسنده أيدٍ أجنبية بشكل أو بآخر. وليس من المتصور حالياً أن يكون ثمة جهة أجنبية مستعدة للقيام بهذا الدور بشكل طوعي إلا أن تكون لها مصالح معينة من وراء تلك العملية.

وأما دول الجوار ولاسيما إثيوبيا التي تساند الجبهات المتعاونة معها عسكرياً ـ انطلاقاً من مصلحتها الخاصة ـ فلا تقدر بمفردها أن تقوم بهذا الدور بحيث تمكن لحلفائها الاستيلاء على السلطة بالقوة لوجود جهات أخرى لها مصالح أيضاً كإرتيريا مثلاً التي لا تتردد في إفشال المساعي الإثيوبية من خلال مساندتها للطرف المناوئ عسكرياً مهما كلف الأمر.

وأما المحاولات التي قامت بها بعض المجموعات الموجودة في الساحة الصومالية نحو تحقيق هذه الغاية فقد باءت بالإخفاق من قبل مع ما نجم عنها من آلاف القتلى والجرحى والمشردين وتدمير البنى التحتية للبلد وما صاحبها من نهب الممتلكات الخاصة وانتهاك الأعراض.

وأما بالنسبة إلى الحل الثاني المتصور وهو فرض نظام حكم على الصومال بواسطة تدخل قوات دولية أو إقليمية، فلا يظهر في الأفق شيء من هذا القبيل حالياً لعدم وجود جهة أو منظمة دولية أو إقليمية مستعدة للقيام بهذه المهمة، وخاصة وأن العالم يحتفظ في ذاكرته بالإخفاق الذريع الذي نتج من سوء إدارة تدخل القوات الدولية تحت غطاء عملية الأمم المتحدة المعروفة باسم «يونوصوم ـ٢» بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥م على الرغم من كل ما امتلكته من عدة وعتاد.

والجدير بالذكر أن طلباً من هذا القبيل جاء على لسان بعض قادة الفصائل الصومالية من قبل، إلا أنه لم يجد آذاناً صاغية من قبل المجتمع الدولي بأكمله.

وهذا يدل على أن إيجاد حل سلمي للمشكلة الصومالية بواسطة الفصائل الصومالية المتناحرة عبر عقد مؤتمرات المصالحة الوطنية الصومالية في الداخل والخارج دون مساندة خارجية وفعالة غير وارد. وخير شاهد على ذلك هو إخفاق قادة الفصائل المتكرر في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة فيما بينهم وكأنهم يؤمنون بمقولة: «الاتفاقية هي قصاصة من ورق».

ولكن بيان الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله في الأمم المتحدة في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٩م أعاد الأمل في أن يسترجع المجتمع الدولي مسؤولياته في فرض الحل إذا لم تتعاون القيادات الحربية في إحلال السلام.

الفصل الخامس
نحو حل واقعي للصراع

يقال: إن التفاؤل المفرط والتشاؤم المفرط كذلك وجهان لعملة واحدة، ولكن من الضروري جداً أن نكون واقعيين إذا أردنا إيجاد حل لمشكلة مستعصية مثل المشكلة الصومالية، خاصة وأن حلها بواسطة الجبهات الموجودة في الساحة السياسية الصومالية وصل إلى طريق مسدود.

جرب الصوماليون النظام الديمقراطي في ظل الحكومات المتعاقبة في العهد المدني إلا أنه لم يحقق شيئاً يذكر من آمال الشعب الصومالي، كما جرب الصوماليون النظام الشمولي الاشتراكي في عهد الحكم العسكري الذي دام واحداً وعشرين عاماً فقاد البلد نحو انهيار تام في كل النواحي. والحصيلة هي هذه المشكلة الحالية التي نبحث عن حل لها.

ولعل من قائل يقول: إن الصوماليين لابد أن يجربوا النظام الإسلامي ما دامت الأنظمة الوضعية لم تفدهم بشيء.

ويتعاطف كثير من الصوماليين مع هذا القول، إلا أنه لا توجد جهة مرشحة للقيام بهذه المهمة في الساحة السياسية الصومالية حالياً، وينبغي أن تبنى أي خطة على ما هو قائم في الساحة فعلاً، لا على ما يؤمل.

وقد تتوجه أنظار أصحاب هذا الرأي إلى الحركات الإسلامية المنتشرة في الصومـال، إلا أن الواقع يؤكد أنه لا يمكن لها أن تقـوم بهذا الدور وإن كانت تضم أعضاء من كل القبائل الصومالية ـ على عكس الجبهات الحربية ـ لكونها ضعيفة سياسياً وعسكرياً.

وقد يقول قائل: إن المحاكم الشعبـية الإسلامية الموجودة في عدد من الأماكن قد تقـوم بهذا الدور إذا وحدت جهودها، لكونهـا تحظى بتأييد فئات مـختلفة من الشعب، بالإضافـة إلى أن لديها ميليشيـات مسلحة منظمة إلى حد ما.

وهذا الرأي ـ وإن كان وجـيهاً ـ إلا أن زعماء الحـرب بالمرصاد لأي تحرك من هذا القبيل حيث يمكن لهم إلغـاء المحاكم بمجرد شعورهم بأن نفوذها قد جاوز الخطوط الحمراء أو اقترب منها.

وقد حصل هذا في شمال مقديشو العاصمة عام ١٩٩٦م حين قامت ميليشيات تابعة لعلي مهدي محـمد بمهاجمة المقر الرئيس للمحكمة ثم السيطرة علـيه مع القيـام بتخريب كل مـا فيهـا من ملفات ومـستندات وإطلاق سراح المساجين من سـجونهم، بعد شعـور المذكور بأن الشيخ علي الشيخ محمود رئيس المحاكم الشرعية في ذلك الجزء من البلاد قد أصبح منافساً قوياً في قيادة القبيلة التي تقطن هناك.

وتم إلغاء المحـاكم الإسلامـية في ذلك الجزء من البـلاد على الرغم مما حققـت للقاطنين هناك من أمن واستقـرار عجزت عن تحقـيقهمـا القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع ما كان لديها من عدة وعتاد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: **فما الحل إذن؟**

والجواب أنه ليس هناك حل سحري ينهي المشكلة الصومالية في أيام أو شهور أو حتى سنوات، ولكن نعرض ما يلي:

يمكن أن نعيد السؤال بطريقة أخرى، بعد نحو عشر سنوات من إسقاط حكم سياد بري ما هي أكبر مشكلة تواجه الصوماليين؟

١ـ هل هو تراجع مكانة البلد في إفريقية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؟

٢ـ هل هو تفتت الوحدة الصومالية بقيام حكومة مستقلة في شمال الصومال؟

٣ـ أم هو ضياع سيادة البلد وعدم وجود حكومة مركزية؟

في رأينا أن المفتاح لحل مشكلة الصومال هو البحث عن طريقة لإيجاد حكومة صومالية مركزية مؤقتة تدير البلاد وتبني المؤسسات الحكومية المنهارة وطنياً وإقليمياً ومحلياً، حتى يتسنى للشعب الصومالي أن يأخذ بزمام أموره وينتخب ممثليه.

وقد حاول المجتمع الدولي بناء حكومة صومالية مركزية من خلال اتفاق المؤتمر للمصالحة الوطنية في أديس أبابا في مارس ١٩٩٣م، ولكن حدثت انحرافات سياسية من قبل إدارة الأمم المتحدة بقيادة الأدميرال الأمريكي جوناثان هاو حيث أصبح تقويم الجبهات الصومالية على حسب انصياعها لتعليمات إدارة الأمم المتحدة. وقد جسّد الفريق عيديد الكبرياء الصومالي الذي يرفض الطاعة العمياء لأوامر أجنبي في داخل

بلاده، فعُدَّ حزب عيديد عدواً للأمم المتحدة يحجّم ويطارد. وكانت العقبة الثانية أن الجبهات الخمس عشرة التي حضرت المؤتمر أعطيت التمثيل نفسه في المجلس الوطني المركزي مع الفارق الكبير بين جبهة وأخرى في القوة السياسية والتمثيل الشعبي. وكان هذان الانحرافان كافيين لنسف الجهود الدولية لمساعدة الصوماليين على إنشاء حكومة مركزية. ولكن مازال الهيكل التنظيمي والإداري الذي رسخ في أديس أبابا صالحاً للمهمة المنوطة به إذا استدرك هذان الانحرافان.

ويوجد كذلك اصطناع كيانات لتمثيل فئات لا توجد لها قوة سياسية؛ كالتمثيل النسائي، فما ذلك إلا فرض للقيم الغربية كما يعترف به روبرت أوكلي مندوب الرئيس الأمريكي في الصومال آنذاك[٤١]. وهناك أيضاً تحفظ على تحديد عدد ولايات الصومال بـ ١٨ ولاية ويفضل أكثر السياسيين أن تكون ٨ ولايات حسب ما كان قائماً قبل عام ١٩٦٩م.

وتوجد بعض العوامل المهمة المثبطة لقيام حكومة مركزية في الصومال منها:

١ـ إن انفصال الشمال الصومالي عن طريق الإرادة الشعبية مع عدم اقتناع كثير من النخبة السياسية بهذا الانفصال من أهم هذه العوائق. والسبب الرئيس هو أن عملية التدمير الهائلة التي نفذها النظام السابق في الشمال أصبحت في نظر المواطنين في الشمال من عمل كل الجنوبيين. وينسى الكثيرون أن أول منطقة تضررت من الحكم السابق كانت منطقة جنوبية «مجرتينيا» في عام ١٩٧٨م، وأن أفراداً شماليين كانوا ضمن حكومة سياد بري من أول إنشائها إلى يوم سقوطها. فلذلك من المهم أن

يحاول قادة جنوب الصومـال أن يستعيدوا ثقة أبناء الشـمال، ولا يفيد في ذلك دعوة واحد أو أكثر من قادة شماليين تحت إغواء مادي أو سياسي إلى مقديشـو، كما فعل الفريق عـيديد في عام ١٩٩٤م[٤٢] ولا بد أن يبتكروا حلولاً سياسية تجعل الشماليين يرجعون عن انفصالهم.

يرى بعض الخبـراء الأوربيين في الصومـال أن مفهـوم الدولة غريب على الصوماليين البدو الرحل، وأن دولتهم بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩١م كانت حالة استثنائية استمـرت بفضل المعاونة الخارجية والقوة العسكرية لنظام سياد بري[٤٣]. ويرون أن الكيانات الإقليمية والمحلية كافية لإدارة البلاد ويـجب أن توجه إليـهم المساعـدات الخارجيـة. ويرون أن الناتج المحلي لا يكفي لتثبيت دولة عصرية، وأن دولة كهذه ستكون عالة على المجتمع الدولي[٤٤]. ويمكن أن تصدم هذه الآراء كثيراً من الصوماليين، لكن يجب أن يعرفـوا كيف يُنظر إليهم من قِـبل الآخرين. وهذه الآراء تجعل الصومالي يـفكر في مدى استعداده لأن يسترجع بـجهوده الذاتية مكانتـه في المجتمع الدولـي دون الاعتمـاد على المساعـدات الخارجـية كأسـاس لبناء الدولة. ولكن الصوماليين الذين أخـذوا استقـلالهم قبل أغلبية دول إفريقية لا يرون استحالة في إثبات سيادتهم المنهارة مرة ثانية ما دامت كل الدول الإفريقية محتفظة بكياناتها وسيادتها.

ويجب أن يقـتنع الصومـاليون أنفـسهم بأهمـية اسـترداد سيـادتهم وحكومـتـهم. ويمكن لبعـض الفئـات ألا ترى فـائدة كبـيـرة في هذا الاسترداد، فمـثلاً هذا الشاب الصومالي الذي امتهن أن يعـيش ببندقيته («مـوريان» أو «ديدي») لو فكر قليـلاً لرأى أنه لا يصنع بندقـيتـه ولا

رصاصَه بل يستورده ويشتريه. وهناك حظر دولي على توريد السلاح إلى الصومال من يناير ١٩٩٢م. وهذا يعني أن كل السلاح الجديد يدخل عن طريق السوق السوداء وبأسعار باهظة. ولا توجد فئة في المجتمع من البدو الرحل أو المزارع البسيط لا تحتاج إلى حكومة.

ومن أكثر الفئات حاجة إلى الدولة هم الصوماليون المغتربون، فما زالت البلاد العربية ولاسيما الدول الخليجية معترفة بالجواز الصومالي، ويشتغل الصوماليون هناك ويمولون أهاليهم في الصومال، ولكن إلى متى يستمر هذا الكرم العربي الأصيل؟ ألا يعرف كثير من الناس أن دولاً مثل الولايات المتحدة وإيطاليا سحبت اعترافها بالجواز الصومالي، وأن الصومالي الذي يسمح له بدخول هذين البلدين يدخل بقصاصة من ورق من سفارتي البلدين تختم فيه الدخول والخروج بينما يجلس جوازه مهملاً في جيبه؟ ماذا يحصل عندما يتفشى عدم التعامل مع الجواز الصومالي بين دول أكثر؟ أليس معناه أن الصوماليين الذين يشتغلون في هذه البلاد سيضطرون إلى الرجوع إلى الصومال فيخسرون مكاسبهم ويزيدون البطالة الصومالية؟ ألا يعني أن الصوماليين سيجدون أنفسهم محاصرين في بلدهم دون أن يقدروا أن يخرجوا منه إلى أكثر بلاد العالم؟ ألسنا الآن منقطعين عن البريد العالمي؟ ألا ترفض أكثر الشركات العالمية التعامل معنا بسبب عدم الحماية القانونية؟ لقد اعتاد بعضنا على الوضع الحالي حتى شعر أنه لا يوجد أفضل منه، وليس الأمر كذلك، بل إن أمامنا طريقاً طويلاً للتنمية الشاملة حتى نلحق بدول في إفريقية كانت تأخذنا ـ سابقاً ـ مثلاً للتطور.

ولكلٍ دوره، فدور القـيادات الحربيـة أن تعيد جـبهاتهـا إلى أحزاب سياسية ذات برامج سياسية معلنة على أساسها تطلب المشاركة في حكم البـلاد. ولو نظرنا إلى كل المؤتمرات التي عـقدت لحل المشكلة لوجـدنا همّ القيادات من يأخذ هذا المنصب أو ذاك.

ودور المثقـفين الصومـاليين أن يستـعيـدوا مكانتهم وينشـؤوا برامج سياسـية واجتمـاعية وثقافـية لبعث الصومـال من جديد، وألا يرتهنوا للقبلية، وأن يصروا على الشفافية والانتخابات الحرة الدورية لقيادة هذه الأحزاب. ولا بد أن يفـهّموا القـيادات الحربـية أن الصومـالي لا يقبل الاستبـداد ولو من ابن عمه، ولا يوجد صومـالي له الحق المطلق في قيادة حزب دون عـرض نفسه للانـتخابات الدورية، ولو نظرنا بـعين الفاحص لوجدنا أن هذا السبب وراء كثير من انفصال الجبهات.

وهناك دور للصوماليين المغتربين في الشمال الأمريكي وأوربا والبلاد العربية، فيجب أن يبدؤوا بالتفكير في استعادة حكومة مركزية للصومال قبل فوات الأوان، ويجب أن يعملوا اجتماعات دورية ويتبادلوا الأفكار مع مـواطني هذه البـلاد الذين يـوجد عـندهم عطف على الصـومـال والصوماليين من سياسيين وصحـافيين ورجال أعمال وغيرهم، ويكونوا جمعـيات صداقة للصومال مع هؤلاء الـناس حيث تطرح آراء لمصلحة الصومال. ويجب ألا ننسى الـسفراء الصوماليين الذين نجـحوا في إبقاء سفاراتهم مـفتوحة مع عـدم وجود حكومة صومـالية معتـرف بها مدة ثماني سنوات ليعمل الصومـالي في الغربة ويسافر بين الدول بالجوازات الصوماليـة. ولكن إلى متى؟ وبعد أن تتقوى هذه الجمـعيات يجب أن

ندعو القيادات الحربية والمدنية في الصومال لتغيير آرائهم ومواقفهم.

ونرى أن مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في أديس أبابا في مارس ١٩٩٣م ما زال يعطي أفضل أساس للمصالحة وإنشاء حكومة وطنية في الصومال. وهذه ميزاته الرئيسة:

١ـ كان المؤتمر تحت إشراف دولي مشترك للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢ـ حضر المؤتمر بجانب الجبهات المسلحة الخمس عشرة قرابة ٢٠٠ شخص من الزعماء المدنيين.

٣ـ أجاز المؤتمر تنظيماً واقعياً انتقالياً مدة سنتين من مجلس وطني بسلطات تشريعية وتنفيذية ومجالس إقليمية ومحلية.

٤ـ تم الاتفاق على نزع السلاح لكل الجبهات الحربية تحت إشراف ومساعدة «يونوصوم ـ٢» UNOSOM-2 واتفق على نبذ العنف وإعادة الممتلكات الخاصة والعامة.

٥ـ تم الاتفاق على إعطاء الأهمية القصوى للتأهيل والتعمير والتعاون مع الهيئات المختلفة في ذلك.

٦ـ لم يحصل أن اجتمع هذا العدد من الصوماليين ممثلين عن الجبهات الحربية والمدنية ويتفقوا منذ ذلك المؤتمر.

ولكن المؤتمر لم يحقق المبتغى منه للأسباب الآتية:

١ـ لم ينجح المؤتمر في دعوة الحكومة المعلنة في شمال الصومال.

٢ـ التمثيل البائس: أعطي التمثيل نفسه لأقوى جبهة ولجبهة تمثل

أفراداً معدودين، ولم ينص على طريقة لتقويم قوة التمثيل للجبهات.

٣ـ قسم المناطق الصومالية إلى ثماني عشرة ولاية للتمثيل، مما أوجد تحفظاً كبيراً على أسباب إيجاد بعض هذه الولايات.

٤ـ اصطناع كيانات غريبة على المجتمع الصومالي وفرضها كالتمثيل النسائي.

٥ـ التنفيذ المتعجرف للأدميرال الأمريكي جوناثان هاو الرئيس المدني «ليونوصوم ـ٢» UNOSOM-2 الذي لم يفهم يوماً الروح الصومالية، وحوّل العملية إلى مطاردة للجنرال عيديد وعرض مكافأة سخية بالدولار لرأسه(٤٥).

٦ـ لم يسمح لغير القيادات الحربية أن توقع على الاتفاق النهائي وقد زاد هذا من وزنهم السياسي، ونقص من وزن قادة المجتمع المدني.

ونرى أن هذه النقاط الست كلها قابلة للتعديل، ومن المهم أن يكون أي رئيس قادم لعملية للأمم المتحدة في الصومال على دراية جيدة بالوضع السياسي الصومالي والروح الصومالية المميزة.

ونرى كذلك أن المؤتمرات التي تقام في إحدى العواصم المعنية بالأمر الصومالي ـ التي لا تكون تحت إشراف دولي ـ لها سلبيات، منها أن الدولة المضيفة تحاول أن تدس معطياتها ومحسوبيها الصوماليين إلى الأمام مع الرد الفعلي السلبي المشهود من العواصم الأخرى. ويستثنى من ذلك عاصمة جيبوتي حيث يحتفظ الجيبوتيون بثقة الأطراف الصومالية كافة؛ ومن ضمنها الحكومة المعلنة في شمال الصومال.

وزادت هذه الثقة بخطة السلام التي أعلن عنها الرئيس الجيبوتي عمر إسماعيل جيله لتسوية القضية الصومالية.

وعليه فإن الحل للمشكلة الصومالية ليس مستحيلاً ويمكن إيجاده إذا ما توافرت الإرادة لدى الأطراف الصومالية والأطراف الإقليمية والدولية، ولعل المبادرة الجيبوتية تكون البداية لتحقيق ما أخفق الجميع في تحقيقه خلال السنين العشر الماضية، وهذا ما نأمله ونتمنى تحقيقه.

الخاتمة

بعد استعراض طبيعة الصراع الأهلي في الصومال ومراحل تطوره وعرض واقعه اليوم، أظهر لنا البحث النتائج الآتية:

١- إن أُس البلاء في الصومال هو تسييس القبلية.

٢- من أسباب استمرار الصراع في الصومال الآتي:

أ- التنافس بين الجبهات على السلطة.

ب- انتشار الأسلحة.

ج - التدخل الأجنبي ولاسيما تدخل دول الجوار غير العربية.

د- وصول المفاوضات بين الجبهات الصومالية المتناحرة المتنافسة إلى طريق مسدود.

٣- إن الهيئات الأجنبية العاملة في الصومال تحت غطاء عمل إنساني تقوم بنشاط تنصيري في البلاد.

٤- إن الهجرات المستمرة إلى البلاد الأوربية وأمريكا الشمالية ستكون لها عواقب وخيمة على مستقبل البلاد.

٥- إن ما قامت به بعض الأطراف من جهد في سبيل حل المشكلة الصومالية لم ينجح لعدم متابعة التنفيذ بطريقة سليمة واقعية.

٦- قد تنقسم الصومال على دويلات وكيانات ضعيفة إذا لم يتم التوصل إلى تسوية عاجلة.

٧- إن أي حل للمشكلة الصومالية لابد أن يجد مساندة من الدول الشقيقة.

٨- إن البحث عن طريقة لإيجاد حكومة مركزية صومالية معترف بها دولياً هو أهم عمل أمام الصوماليين.

الهوامش

١- أحمد محمد ديريه، «الصومال: آثار القبلية في السياسة وآثار السياسة في القبلية»، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، عدد ٢٦، ديسمبر ١٩٩٦م، ص ص ١٩٥-٢٠٢.

٢- المرجع السابق، ص ص ٢٠٢-٢٠٥. وانظر:

Mohamed Osman Omar; **The Road to Zero: Somalia's Self-Destruction** . London: Haan Associates 1992, P 23.

٣- علي الشيخ أحمد أبوبكر، **الدعوة المعاصرة في القرن الإفريقي**، ص ٨٤.

٤- علي الشيخ أحمد أبوبكر، **الصومال وجذور المأساة الراهنة**، ص ٣٠.

٥- المرجع السابق ص ٣٤.

٦- سيد أحمد يحيى، **الصحوة الإسلامية مهددة بالانهيار**، ص ٥٤، ٧١

٧- حسن مكي أحمد، **السياسات الثقافية في الصومال الكبير**، ص١٧٨.

٨- المرجع السابق ص ١٧٩.

٩- علي الشيخ أحمد أبو بكر، **الصومال وجذور المأساة الراهنة**، ص ٢٣٠-٢٣١.

١٠- إجلال محمود رأفت، «الأزمة الصومالية الحالية طبيعتها وأسبابها»، **مستقبل العالم الإسلامي**، العدد ٨، السنة الثانية، خريف ١٩٩٢م، ص ١٠٠.

١١- المرجع السابق، ص ٨٨.

١٢- المرجع السابق، ص ٩١.

١٣- علي الشيخ أحمد أبوبكر، **الدعوة المعاصرة في القرن الإفريقي**، ص١٦٧.

١٤- عبد العزيز المهنا، **الصومال بين حياتين**، ص ٥٦.

15- Marchal Roland, "formes de la violence Les Mooryaan de Mogadiscio dans un espace urbain enguerre", **Cahiers d'Etudes Africaines,** Vol: 33, No 2, 295-320.

16- Gerard Prunier, "Somaliland : Birth of A New Country" in Charles Gurdon (ed) **The Horn of Africa** . London: UCL Press 1994, pp 61-75.

١٧- عبدالعزيز المهنا، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

18- State Department Office of External Emergency Aid, **Somalia: Report on Civil War,** 12-19 March, 1993.

١٩- نيفن القباج، «تطورات في القرن الإفريقي»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢، أبريل ١٩٩٢م، ص ٢٣٠.

٢٠- محمد عبد القادر أحمد، **هموم إسلامية في نظام عالمي جديد**، القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٩٣م، ص ١٦٣.

٢١- محمد سيد بركة، «المرأة الصومالية والمأساة الرهيبة»، **مجلة الأسرة**، العدد الثامن، رمضان ١٤١٤هـ / فبراير ١٩٩٤م، ص ٢٠.

٢٢- المرجع السابق، ص ٢٨.

٢٣- أحمد بن عبد الرحمن الصويان، «المأساة الصومالية مذكرات شاهد عيان - كينيا»، **البيان**، العدد ٥٤، صفر ١٤١٣هـ/ أغسطس ١٩٩٢م، ص ص ٨٤-٨٧.

٢٤- المرجع السابق، ص ص ٨٧-٨٨.

25- Gerard- Prunier, "Somalia: Civil War Intervention and Withdrawal 1990-1995". **www. unchr.ch/ refworld/ country/ writenet/ wrisom. htm/** page 9.

٢٦- مقابلة مع وزير خارجية بريطانيا روبن كوك في ٧ يناير ١٩٩٨م في سوثهامبتون، أجراها إبراهيم إسماعيل أحمد طالب في الدراسات العليا في جامعة المدينة ونشر على شبكة الإنترنت:

www: somaliland. com/ forum/ press. htm. pages 15-19. 10-05-20.

27- John L. Hirsch and Robert Oakley, **Somalia and Operation Restore Hope**. Washington: United States Institute of Peace, 1996, p 195.

٢٨- إجلال محمود رأفت، مرجع سابق، ص ٩١.

٢٩- محمد عبد السلام، «تعقيدات الحظر العسكري الدولي في التسعينات»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٥، يناير ١٩٩٣م، ص ٢٦٨.

٣٠- إبراهيم أحمد نصر الدين، «مشكلات الأطراف العربية في القرن

الإفريقي»، **المستقبل العربي**، العدد ٧٤، أبريل ١٩٨٥م، ص ٥٢.

٣١ـ المرجع السابق، ص ٦١.

٣٢ـ نجوى أمين الفوال، «الدبلوماسية المصرية والمصلحة الوطنية في الصومال»، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨م، ص ١٨١.

٣٣ـ علاء سالم، «إسرائيل والقرن الإفريقي: المنطلقات الإستراتيجية وأنماط التحرك»، **التعاون**، السنة العاشرة، العدد ٣٩، ربيع الآخر ١٤١٦هـ / ديسمبر ١٩٩٥م ص ١٧٠.

34- Human Right's Watch, **The Lost Agenda**, June 199. p 107-110.

٣٥ـ محمد عبد القادر أحمد، **هموم إسلامية في نظام عالمي جديد**، مرجع سابق، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

٣٦ـ زكريا محمد عبد الله، «المشكلة الصومالية والطريق إلى الحل»، **شؤون عربية**، العدد ٧٤، يونيو ١٩٩٣م / محرم ١٤١٤هـ، ص ٢٠٠.

٣٧ـ سمير حسني، «مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال (جيبوتي، ١٥-٢١/٧/١٩٩١)»، **شؤون عربية**، العدد ٦٨، ديسمبر ١٩٩١م، ص ٢٠٠ـ٢٠٢.

٣٨ـ بيان الحكومة الجيبوتية حول مبادرة رئيسها المتضمنة خطته للسلام في الصومال.

٣٩ـ نجوى الفوال، مرجع سابق، ص ١٧٩ـ١٨٠.

٤٠ـ المرجع السابق ص ١٧٨.

41- John L. Hirsch and Robert Oakley: p 98.

42- **Indian Ocean Newsletter** 27th Aug 1994.

٤٣ـ Gerard Prunier مرجع سابق ص ١ـ٣.

44- Ken Menkhaus and John Prendergast "Political Economy of Post-Intervention Somalia, April 1995 at **www. antro. uu. se/ bh/ nomadnet/ menkhaus. html/** Page 2.

45- **Le Monde**, 26th June 1993.

المؤلف

*** عبدالله شيخ محمد عثمان**

- من مواليد عام ١٩٤٩م ـ عينبو ـ الصومال.
- بكالوريوس طب ـ جامعة ليدز ـ بريطانيا ١٩٧٦م.
- دبلوم في طب المناطق الحارة من جامعة ليفربول ـ بريطانيا ١٩٧٧م.
- زمالة الكلية الملكية للأطباء البريطانية ١٩٨٠م.
- عمل في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض من عام ١٩٨١-١٩٩٨م.
- ويعمل منذ عام ١٩٩٨م طبيباً استشارياً للأمراض الباطنة.
- عضو في جمعية الأطباء البريطانية، والجمعية الدولية للطب الباطني.
- شارك في عدد من المؤتمرات الطبية.

سلسلة دراسات معاصرة

* صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

١ - التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده

عبدالله إبراهيم القويز

٢- الإسلام السياسي في روسيا

ميثم الجنابي

٣- التخصيص رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق «الاقتصاد السعودي نموذجاً»

عبدالعزيز إسماعيل داغستاني

٤ - الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي

حسن عبدالله المنقوري

٥- الصراع على قزوين

صالح محمد الخثلان

* يصدر ضمن هذه السلسلة قريباً:

١ - الإسلام السياسي في تركيا

٢- المسلمون والنظام الدولي

٣- الصراعات العرقية في البلقان

٤ - الصراع الاجتماعي في إندونيسيا

** تطلب هذه الدراسات من:

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
إدارة البحوث والدراسات
ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١)
ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)
بريد إلكتروني: e-Mail: rkfcris @ kff.com

ردمك: ٤-٥٨-٧٢٦-٩٩٦٠